

القياس إلى

فهم اللغة العربية

تأليف

محمد الخضر حسنين

عضو جمع اللغة العربية التي بالقاهرة
والجمع العلمي العربي بدمشق
والمدروس بكلية أصول الدين بالأزهر

القاهرة

١٣٥٢

عنيت بنشر

المطبعة السلفية - ومالك بنيت
لصاحبها محارب الدين الخطيب

مرکز البحث العلمي
واجبنا، نشرنا، إيماننا
كلية التربية - مكة المكرمة

• ١٢٨٢٦

١٢ جلد ١٢٨

١٢

حقوق الطبع محفوظة

مقدمة النشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حمدا لمن فتح الألسن بأفصح الحكم ، وصلاة وسلاما على سيدنا محمد المبعوث للعرب والعجم . أما بعد فكثيرا ما نمتحن أبناء اللغة العربية وعارفو فضل بلاغتها وحسن بيانها أن تنهض مصر بانشاء مجمع لغوي ، يُقيم ما تقوض من بناء هذه اللغة ، ويُعيد ما ذهب من بهجتها ، ويسد حاجات العلم والمدنية بما تسيغه أفواق أدبائها ، ولا يخرج عن حدود فصاحتها ما زالت هذه الأمانة تُخالط القلوب ، وتلهج بها الألسن ، وتتشوف لها الأنظار ، حتى حظيت بهمة من هم حضرة صاحب الجلالة ملك مصر العظيم (فؤاد الأول) حفظه الله ، فصدر مرسوم جلالة السامي بانشاء مجمع اللغة العربية للملكى ، وشمله رعاية صافية تجعله - بتوفيق الله تعالى - من أقوم الجامعات سيرة ، وأجلها عملا ، وأطيبها ثمرا . وكان من أثر هذا المجمع الملكى أن أقبل كثير من علماء العربية وأدبائها على تحرير مباحث لغوية ، أو إظهار ما حرروه من قبل . وكذلك كان شأنى بينهم ، وشأن كتابى «القياس فى اللغة العربية» بين مؤلفاتهم ، فقد كنت ألقته فيما سلف ، ووجدت من الهمة ما يعنى اليوم على أن هيأته للطبع ، وعرضته للنقد ، فان تقبله أولو الألباب ، فالحمد لله على ما ألهم من الصواب ، وان أصابته سهام ناقد حكيم ، فتوق كل ذى

محمد الخضر حسين

عليه السلام
الاول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي جعل العربية أشرف لسان ، وأنزل كتابه المحكم في
أساليبها الحسان . والصلاة والسلام على أفصح العرب لهجة ، وأبلغهم
حجة ، وأقوم الدعوة إلى الحق حجة . وعلى آله الأئمة ، وصحبه الذين
فتحووا البلاد ، ونشروا لغة التنزيل في الأغوار والأنجاد ، وحبيبوها
إلى الأعجمين حتى استقامت ألسنتهم على النطق بالضاد

أما بعد ؛ فكنيت أيام دراستي لعلم العربية أمرًا على أحكام تختلف
فيها آراء علمائه ، فيقتصرها بعضهم على السماع ؛ ويراها آخرون من
مواطن القياس ؛ وقد يحكى الكتوبون المذهبين دون أن يذكروا الأصول
التي قام عليها الاختلاف ؛ فأرى التمسك بمثل هذه الأقوال من المتابعة
التي لا ترقح إليها النفس ؛ ولا سيما حين أذكر أن كثيرًا من أصحاب
هذه الأقوال قد تلقوا اللغة وعلومها من كتب قد وضعنا أيدينا عليها
أو على أمثلها

فأخذت أوجه نظري إلى الأصول العالية التي يراعونها في أحكام
السماع والقياس ؛ حتى ظفرت بقواعد وقفت على جانب منها في صريح
كلامهم . وألمت بجانب آخر من طريق النظر في مجادلاتهم وأساليب
استدلالاتهم

ولما هاجرت إلى دمشق وشرعت سنة ١٣٣٥ في دراسة كتاب

« معنى اللبيب » بمحضر طاقة من أذكاء طلاب العلم ، كنت أرجع في تقرير المسائل المتصلة بالسماع والقياس الى تلك الأصول المقررة أو المستنبطة التي اقترح على يومئذ أولو الجدم منهم جمع هذه الأصول المفرقة ليكونوا على بينة منها ساعة للمطالعة ، فشكرت همهم ، واستخدمت القلم في تحرير مطلبهم ، فألفت مقالات تشرح حقيقة القياس وتفصل شروطه ، وتدل على مواقفه وأحكامه

ثم عدت منذ عهد قريب الى تلك المقالات ، فرأيت جلا يحتاج الى تهذيب ، وفصولا تقول هل من مزيد ، فجردت القلم لتهذيبها ، وأصنفت الى تلك الفصول بعض ما يتسع به نطاقها ، وتكبر به فائدتها ، بل عقلت فصولا أخرى لمسائل من أمهات علوم العربية يتناولها موضوع القياس والسماع

ولا أدعى أنني أخذت بمجامع هذا الموضوع الاسمي ، وبلغت في بحثه الامد الأقصى ، فإنه واسع المجال ، متراعى الاطراف ، يمت الى كل باب من أبواب العربية بصلة ، ويكاد ذكره يجرى عند تحقيق كل مسألة ، وانما هي أقوال لبعض أئمة العربية انتقيتها ، وآراء خطرت على الفكر فتقبلتها ، ولتقتي بأن باعك - أيها القارىء - في علوم العربية غير قصير ، ونصيبك من الالمام بأبوابها ودرس مسائلها غير يسير ، لم أذهب في بسط القول وضرب الامثلة مذهب من يسرف في مقام الاقتصاد ، ويشغل سمعك بما يشبه الحديث المعاد . والله المستعان على بلوغ المرام ، والمستعان به من كبوة الفكر وفصول الكلام

مقدمة

فضل اللغة العربية

ومسايرتها للعلوم والمدنية

في الكائنات ما يدرك بأحدى الحواس، فيولد في الذهن صورة شيء آخر غير محسوس بالفعل، كاللسان المشاهد على بعد: يولد في أذهانتنا صورة النار، والنار غير ظاهرة لأبصارنا، وكالاحمرار يبدو على الوجه فجأة فيحضر في أذهانتنا معنى الخجل، ولم يكن قبل ظهور هذا الاحمرار حاضراً، وكلفظ الاسد يحضر في أذهانتنا صورة الحيوان المفترس، وهذا الحيوان غير حاضر عند ما يطرق اللفظ أسماعنا

ولا شيء يدل على آخر بطبيعته حتى يكون مجرد وجوده كافيًا في الدلالة، وإنما توجد الدلالة بعد العلم بما بين الشئين من رابطة، ولولا ملاحظة هذه الرابطة لما اقترن شئان في الذهن على أن هذا دال، وذلك مدلول له. فالأوضاع البدنية كتقطيب الوجه، تدل على بعض أحوال نفسية كالغضب، وهذه الدلالة لا تتحقق إلا عند من عرفت بطريق التجربة مثلاً. أن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية يرتبطان في الوجود: وهذا هو الذي يمكنه أن يلاحظ هذا الارتباط، فتقترن تلك الأوضاع البدنية والأحوال النفسية في ذهنه، أولاهما بصفة دالة، وأخرهما بصفة مدلول عليها

وإذا قالوا: إن دلالة احمرار الوجه على الخجل طبيعية، فعلى معنى

أن احمرار الوجه يرتبط بالخلجل بقانون طبيعى ، أما نفس الدلالة فإنها لا تتحقق إلا بعد أن يكون الناظر قد علم أن احمرار الوجه ينشأ عن الخلجل ، وهذا العلم إنما يحصل من نحو التجربة أو التلقين

وعلى هذا النحو يجرى حال الأمور التي لا يرتبطها بما تدل عليه قانون طبيعى ، وإنما هو العرف والاصطلاح ، فإذا رأينا عالماً على شاطئ البحر عرفنا أن هناك سفينة . ومن البين أن لا رابطة بين العلم ووجود سفينة بالمرسى غير تلك الرابطة الذهنية الناشئة من اصطلاح الناس على أن يرفعوا على السفن أعلاماً

ومن هذا الوادى دلالة الألفاظ على المعانى ، فإن المعنى لا يحضر عند النطق باللفظ أولاً ولا يحضر حضوراً تنشأ عنه فائدة إلا أن يسبقه العلم بأن هذا اللفظ قد وضع ليبدل على هذا المعنى ، وإن المتكلم به ممن يحذو فى الكلام حذو هذا الوضع

اللغة :

اللغة - كما قال ابن جنى - أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم .
وهى مزية عرف بها الانسان ، ولم يعرف فى البشر أمة ليس لها لسان يعبر به عن حاجاتها ، وقد حاول بعض الباحثين أن يثبت من تركيب آدمغة أشخاص عاشوا فى القرون الخالية أنهم كانوا محرومين من هذه المزية ، فلم يستطع أن يقيم على ما يقوله دليلاً تام المقدمات صحيح الإتيان .
كما أن العلم لم يستطع أن يثبت لغير الانسان من الحيوان لغة مخاطب .
وفى دائرة المعارف الانكليزية أن هذه المسألة لا تزال تحت البحث

أصل نشأة اللغة :

تصدى للبحث في أصل نشأة اللغات كثير من الفلاسفة والمتكلمين واللغويين ، وذهبوا في البحث مذاهب شتى : هذا يقول مصدرها التوقيف من الله ، وذلك يقول مبدؤها الطبيعة ، وآخر يقول منشؤها الاصطلاح والتواطؤ . والقائلون إن مبدأ اللغات التوقيف لا ينكرون أن تعدد اللغات ونموها من بعد كان بطريق الاصطلاح وعلى حسب الحاجة ورجح ابن حزم في كتاب الإحكام أن أصلها التوقيف من الله تعالى ، ثم قال : ولا تنكر اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى بعد أن كانت لغة واحدة وقفوا عليها ، بها علموا ماهية الأشياء وكيفياتها وحدودها ، ثم قال : ولا ندري أى لغة هي التي وقف آدم عليه السلام عليها أولاً

وليس في أدلة هذه المذاهب ما يجعل النفس في قرارة من علم لا يخالطه ريب ، وقصارى ما وصل اليه الباحثون اليوم أن الناظر في اللغة متى توغل في أطوارها إلى أقصى ما يسمه التاريخ ، يصل إلى شذوذ في تركيب الكلمات أو تركيب الكلام ، بحيث يعتقد أن هذه اللغة لم تبلغ حالتها الحاضرة إلا بعد أن تقلبت في أطوار مرت عليها أحقاباً ، فمن الصعب على الفيلسوف أو اللغوي أو المؤرخ أن يحكم في أصل نشأة هذه اللغات حكماً قاصداً ، وإنما يستفيد من بحثه في اللغات التي بين يديه أنها تكون في أول أطوارها قليلة الكلمات غير متنوعة الأساليب ، ثم تغزر مادتها وتعدد أساليبها ، على حسب ما يكون للناطقين بها من ثقافة أو حضارة

تأثير الفكر في اللغة :

للفكر أثر في اللغة عظيم ، ولولا الفكر لفقدت اللغة خواصها ، ولم يكن لوجودها أية فائدة ، فإن الفكر هو الذي يربط الالفاظ بمعانيها فيعمد اليها وهي أصوات فارغة ؛ فيردها كالأصداف تحمل من درر المعاني ما يهر العقل ، أو كالانصان تحمل من الثمار ما تشتهي النفس . والفكر هو الذي يتوسل به الانسان الى توسيع نطاق اللغة وتنظيمها فيدخل فيها عند الحاجة كلمات جديدة ، أو يبتدع فيها أساليب طريفة ، ويضع لها قواعد تساعد الناس على تعلمها ، وتحفظهم من الخطأ عند النطق بها

ومن شواهد تأثير الفكر على اللغة أن اللغة لا يرتفع شأنها وتظهر فصاحة ألفاظها وغزارة مادتها وحسن بيانها ؛ إلا أن تلد أرضها رجالاً ذوي عقول نيرة وقرائح جيدة

تأثير اللغة في الفكر :

للفكر تأثير في اللغة كما أسلفنا بيانه ، وهذا لا يمنع من أن يكون للغة تأثير في الفكر من بعض الوجوه . وقياس هذا أن العلم يزيد الاخلاق تهذيباً ، والاخلاق المهذبة - كالصبر على طول البحث ، والانصاف في المحاوره - دخل في توسيع دائرة العلم أو تحقيق ما يشكل من مباحثه

تؤثر اللغة في الفكر من جهة أن المعاني لا تمايز ولا تخرج في وضوح إلا أن يشار الى كل معنى بلفظ يخصه ، فاللغة وسيلة إيضاح

المعاني النامضة ، وتنسيق المعاني المختلطة ، والرجل الذي يريد أن يؤدي المعنى في صورة منتظمة ، يفكر في اختيار الألفاظ والأساليب أكثر ممن لا يبالي أن تقع صور المعاني في ذهن مخاطبه مبهمه مختلطة

وتأثير اللغة في وضوح المعنى وتنظيمه في ذهن المخاطب أمر لاشبهه فيه ، والذي يمارس التدريس أو التحرير ، قد يحس في نفسه معاني جملة أو مختلطة ، فيأخذ في معالجتها بالبسط أو التنسيق ، وإنما يستعين على بسطها أو تنسيقها بكلام قصي ، وليس هذا الكلام النفسى إلا صور ألفاظ لغوية تنسرب من قوة الحافظة الى المفكرة ، فلفظ تأثير على الفكر من قبل أن يعبر عنه بالقلم أو اللسان

واللغة تصور ما يخطر في الفكر من المعاني ، وهي التي تجعل المعاني محفوظة باقية ، وكذلك يقول أحد الفلاسفة : « الأفكار التي لا تودع في الألفاظ كالشرارات التي لا تبرق إلا لتبوت »

ولا تقتصر اللغة على نقل ما يجري في أقوال الأجيال الماضية من المعاني الحيوية ، أو الآراء العلمية أو الأدبية ، بل تنقل الينا طرق تفكيرهم ، ومن الواضح أن الاقوام يختلفون في طرق التفكير ، وطرز تفكير كل قوم مبتوث في ألفاظهم ، ومدلول عليه بأساليب مخاطباتهم

هل يمكن اتحاد البشر في لغة ؟

يقول الباحثون في اللغات : كانت اللغات في أول الأمر فقيرة مختلفة ، إذ كان لكل جماعة صغيرة من البشر لسان خاص ، وبكثرة

اختلاط صتوف البشر واشتراكهم في المتافع أخذ بعض اللغات يفتقر لغة
من بعض بل أخذ بعضها يندمج في بعض فقل عددها واتسع نطاق بعضها
ثم رأى بعض علماء أوروبا مثل (ديكلرت) أن تعدد اللغات أدى
الى صعوبة التفاهم بين الافراد المختلفة الشعوب ، وهذا مما يجعل سير
المدنية بطيئاً ، فارتأوا وضع لغة جديدة لتكون لسان البشر جميعاً ،
وقد سمي لانفاذ هذا رأى الطيب البولونى : « لودفيج زامنهوف »

Ludwing Zamenhof فوضع اللسان المسمى الاسبرانتو Esperanto

وقد اعتمد فى تأليفه على ثمانية وعشرين حرفاً ، ووضع له ست
عشرة قاعدة ، ومعظم كلماته من اللغة الرومانية والانكليزية ، وفى العالم
جميعات تدعو لهذا اللسان يقدرونها بنحو ١٧٧٨ جمعية ، وفى ألمانيا
وحدها من هذه الجمعيات ٤٤١ جمعية مركزها الرئيسى فى مدينة لايبسيك
والجمعيات العالم كلها مركزان أساسيان أحدهما فى جنيف ، والآخر فى
باريز وفى أوروبا وأمريكا والصين واليابان صحف تصدر بهذه اللغة ، وفى دائرة
المعارف الألمانية أن عدد الذين يتكلمون بها يقرب من مائة وثلاثين ألفاً
وإذا أمكن انتشار لسان من الألسنة حتى يعرفه جميع الأمم زيادة
على ما يعرفون من لغاتهم القومية ، فمن الصعب جداً أن ينشر بين
الشعوب على اختلاف مواطنها لغة تستولى على ألسنتها ، وتطمس على
آثار لغتها فإن الألسنة تابعة لأحوال التفكير والاحساس ، وهل من
سبيل الى أن تتحد الامم فى تفكيرها وإحساسها ؟

اللغة العربية لا تموت :

ليس من الهين أن توضع لغة تتلقاها كل الأمم بالقبول على معنى أن تهجر لغاتها وتقيم هذه اللغة مكانها ، وإذا فرضنا أن شعوباً غير عربية رضيت أن تتخلي عن لغاتها ، فإن الشعوب الذين ينطقون باللغة العربية أحرص الناس على حياة لغتهم ، فمن المحال أن يتبدلوا بها لغة أخرى وإن تضافر على هذه اللغة أمم الأرض جميعاً

تأبى هذه الشعوب هجر اللغة العربية وتحويل ألسنتها إلى لغة أخرى ، تأبى ذلك لأنها لغة القرآن ، الذي هو معجزة الرسالة ومطلع الهداية ، ولأنها تملك من فصاحة الكلم ، وحكمة الأساليب ، وغزارة المادة ما يجعل خطيبها أو شاعرها أو كاتبها المجلي في حلبة البيان ، فلو زهدت هذه الشعوب الإسلامية في اللغة العربية كانت قد فرطت في جنب الله ، وأصاعت من يدها لساناً بلغ في الإبداع أقصى ما يمكن أن تبلغه لغات بني الإنسان

كتب « جول قرن » قصة خيالية ^(١) بناها على سباح يحترقون طبقات الكرة الأرضية حتى يصلوا أو يدنوا من وسطها ، ولما أرادوا العود إلى ظاهر الأرض بدا لهم أن يتركوا هنالك أثراً يدل على مبلغ رحلتهم فنقشوا على الصخر كتابة باللغة العربية ، ولما استل جول قرن عن وجه اختياره للغة العربية ، قال إنها : لغة المستقبل ، ولا شك أنه يموت غيرها ، وتبقى حية حتى يرفع القرآن نفسه

(١) من مقال « عليم باللغة العربية » للاستاذ محمود بك سالم

اللغة في عهد الجاهلية

كانت اللغة في عهد الجاهلية تعبر عن حاجات القوم وما تجود به
فرائضهم أو يجري في مخيلاتهم من صور المعاني ، فما كانوا ليحسوا نقصاً
في لغتهم ، وإنك ترى المذاهب التي كانوا يطلقون فيها أعتهم ، كالفخر
والنسيب ، فسيحة الأرجاء إلى أقصى ما يمكن أن يبلغه الناس في مثل
يشتهم ، الآخذ من المعاني المحسوسة أو المعقولة مثل مأخذهم ، ومن نظر
في أشعارهم وخطبهم ومحاوراتهم ، وجد من جودة تصرفهم في المعاني
وحسن سبكهم للألفاظ ما يدل على أنهم كانوا يرسلون الفكر والخيال
ويصوغون مشاءوا من المعاني ، فيجدون في ألفاظ لغتهم وأسايلها ثروة
تسعدهم على أن يقولوا فيبدعوا ، وإليك مثلاً من إبداعهم في الفخر بالبسالة
والثبات في حومة الوغى ، قال وذاك بن ثميل المازني يخاطب بني شيبان :

رويد بني شيبان بعض وعيدكم	تلاقوا غدا خيلي على سفوان
تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى	إذا ما غدت في المازق المتدانى
عليها الكفاة الفر من آل مازن	ليوث طعان عند كل طعان
تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم	على ما جنت فيهم يد الحدثان
مقاديرهم وصالون في الروح خطوم	بكل رفيق الشفرتين يمان
إذا استنجدوا لم يسألوا من دعاهم	لأية حرب أم بأي مكان

هذه الأبيات إيدان بالحرب ، افتتحها الشاعر بشيء من التهكم ،
فقال : « رويد بني شيبان بعض وعيدكم » ، وإنما كان طلبه الكف عن

بعض وعيهم تهكما ، لأن هذا الطلب شأنه أن يصدر ممن يعتقد قدرتهم على تنفيذ كل ما يوعدون به ، وبعد أن تظاهر بإي كبارهم والرهبة من وعيهم على وجه التهم فلبأهم بإي تدار بليغ هو لقاءهم فرسان قومه بالمسكن المسمى « سفوان » فقال : « تلاقوا غدا بخيل على سفوان »

ثم وصف هذه الخيل بأنها متدربة على الحروب غير هيابة من مضائقها فقال :

تلاقوا جياداً لا تحيد عن الوغى إذا ما غلت في المأزق المتداني
وليست الخيل كافلة للتصر إلا أن تكون أعنتها في أكف رجال
لا يلوون جباههم عن طعان ، لذلك أردف هذا البيت بقوله :
عليها الحكمة النمر من آل مازن ليوث طعان عند كل طعان
وفي وصفهم بالنمر إيماء إلى شاهد من شواهد قوة الجأش وهو طلاقة
الوجه ووضاءته عند لقاء الأقران ، وقال : « عند كل طعان » ليدل على
أن الشجاعة قد أشربت في نفوسهم فلا تتأخر عنهم في موطن ، ولا تنيب
عنهم في حال ، وعزز هذا البيت بقوله :

تلاقوهم فتعرفوا كيف صبرهم على ما جنت فيهم يد الحدثان
ليدل على أن خلق الصبر فيهم وثيق العرى . واسع المدى ، وليسوا
ممن يرفون إلى الحروب زفيف التعام حتى إذا طال عليهم أمداء ، وكثر
مالاقوه من مكارهها ، ضجروا من صحبتها ، ومالوا بالسيوف إلى اغمادها .
وفي الناس أولو شجاعة ولكن شجاعتهم لا تتجاوز بهم أن يسيطروا

أيديهم على قدر ماقتله سيوفهم أو رماحهم ، فقصده الشاعر الى أن يدل
على أن قومه ليسوا من هذا الصنف ، فقال :

مقاديم وصّالون في الروح خطوم بكل رقيق الشفرتين يمان
يعنى أنهم يقدمون في القتال حتى اذا قصرت سيوفهم ، وبعد ما بينها
وبين أعدائهم مشوا قدما حتى يضربوا بشفارها الرقيقة في مقاتلهم ، ولم
يبق لبني شيبان أمل في النجاة إلا أن يرجوا من هؤلاء الحكمة النظر في
أمر هذه الحرب ، فلم لهم يرون عواقبها خير صالحة فيتعاملوها ، فقطع
الشاعر عرق هذا الأمل فقال :

اذا استنجدوا لم يسألوا من دعاء لآية حرب أم بأى مكان
فأخبر أنهم كالجنود متأهبون للخوض في غمار الحروب ، ولا يزيدون
على أن يسمعوا نداء من يستنجدهم فيطيروا الى ما يناديهم له غير سائلين
عن سبب الحرب أحق هو أم باطل ، ولا عن مكانها أقرب هو أم بعيد
تأثير الاسلام في اللغة :

طلع الاسلام على العرب وفي هدايته من المعاني ما لم يكونوا يعلمون
بل في هدايته ما لم تف اللغة يومئذ بالدلالة عليه ، فعبّر عن هذه المعاني
بألفاظ ازدادت بها اللغة نماء . ومن الجلى أن القرآن الكريم والحديث
النبوي قد سلكا في البلاغة مذاهب يتقطع دونها كل بليغ ، ثم ان فتح
الممالك الكبيرة كبلاد الفرس والروم زاد مجال اللغة بسطة بما نقل اليها
من المعاني العلمية أو المدنية ، ففضل الاسلام على اللغة العربية يظهر في

غزارة مادتها ، وبراعة أساليبها ، واتساع مذاهب يياتها . وكثرة الأغراض التي يتسابق اليها فرسان الخطابة والكتابة

فضل اللغة العربية :

للغة العربية فضل من جهة اعتدال كلماتها ، فإننا نجد أكثر ألفاظها قد وضع على ثلاثة أحرف ، وأقل من الثلاثي ما وضع على أربعة أحرف وأقل من الرباعي ما وضع على خمسة أحرف ، وليس في اللغة كلمة ذات ستة أحرف أصلية ، وقد جاءت ألفاظ قليلة جداً على حرف واحد أو على حرفين

ولها فضل من جهة فصاحة مفرداتها ، فليس في كلماتها الجارية في الاستعمال ما يثقل على اللسان أو ينبو عنه السمع . وللمعارف بحسن صياغة الكلام أن يصنع من مفرداتها المأنوسة الوضاعة قطعاً أو خطباً أو قصائد تسترق الأسماع وتسحر الألباب ، ولعناية العرب بهذيب الألفاظ زعم قوم أن العرب تعنى بالألفاظ ، وتنفل المعاني ، وهو لا م الدين رد عليهم ابن جني في باب مستقل من كتاب الخصائص ، ومما قال في هذا الباب : « فإذا رأيت العرب قد أصلحوا ألفاظهم وحسنوها ، وحوا حواشيها وهذبوها ، وصقلوا غروبها وأرهفوها ، فلا ترين أن العناية إذ ذاك إنما هي بالألفاظ بل هي عندنا خدمة منهم للمعاني وتنويه وتشريف ، ونظير ذلك إصلاح الوعاء وتحسينه ، وتركيبته »

كانت اللغة الفارسية في الشرق هي التي يمكن بها لها من فصاحة

وحسن بيان أن يوازن بينها وبين اللغة العربية ، وقد شهد بعض الاعاجم الذين عرفوا اللغتين بأن العربية أرقى مكانة وألطف مسالك ، قال ابن جني في الخصائص : « إنا نسأل علماء العربية ممن أصله أعجمي وقد تدرب قبل استعراجه ، عن حال اللغتين فلا يجمع بينهما ، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك ، لبعده في نفسه ، وتقدم لطف العربية في رأيه وحسه . سألت غير مرة أبا علي عن ذلك ، فكان جوابه عنه نحواً مما حكيت »

وقد استدلل بعض علماء الأدب بما كتبه أرسطو في الشعر على أن الشعر العربي أرقى من الشعر اليوناني ، قال حازم في كتاب المناهج الأدبية (١) :

« ولو وجد أرسطو في شعر اليونان ما يوجد في شعر العرب من كثرة الحكم والأمثال والاستدلالات واختلاف صنوبر الإبداع في فنون الكلام لفظاً ومعنى ، وتبحرهم في أصناف المعاني وحسن تصرفهم في وضعها ووضع الألفاظ بازائها ، وفي إحكام مبانيها وإقتراناتها ، وطلب التفاتاتهم وتمنياتهم واستطراداتهم وحسن ما ختم ومنازعهم ، وتلاعبهم بالأقوال المخيلة كيف شاءوا ؛ لزاد على ما وضع من القوانين الشعرية » هذه شهادات صادرة ممن يعتقدون أن اللغة العربية فضلاً من جهة أنها اللسان الذي نزل به القرآن الكريم . واليك شهادات ممن لا يؤمنون بالقرآن ، وإنما ينظرون إلى اللغة من ناحية حسن البيان ؛ قال المستشرق « أرنست رينان » في كتابه تاريخ اللغات السامية :

(١) توجد نسخة من هذا الكتاب بالكتابة الصادقية في تونس

« من أعرب المدهشات أن تثبت تلك اللغة القوية ، ووصل الى درجة الكمال وسط الصحارى عند أمة من الرحل . تلك اللغة التي فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها ودقة معانيها وحسن نظام مبانيها . وكانت هذه اللغة مجبولة عند الأمم ، ومن يوم علمت ظهرت لنا في حال الكمال الى درجة أنها لم تتغير أي تغير يذكر ، حتى إنها لم يعرف لها في كل أطوار حياتها الا طقولة ولا شيخوخة — لانكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها وانتصاراتها التي لا تبارى ، ولا نعلم شيئا لهذه اللغة التي ظبرت للباحثين كاملة من غير تدرج ، وبقيت حافظة لكيانها من كل شائبة ، وقد ذكر محسن العربية رجال يعرفون غيرها من اللغات الراقية ، وشهدوا لها بأنها أقرب اللغات انطباقا على النظم الطبيعية : قال المطران يوسف داود الموصلى :

« من خواص اللغة العربية وفضائلها أنها أقرب سائر لغات الدنيا الى قواعد المنطق ، بحيث إن عباراتها سلسلة طبيعية ، يهون على الناطق صافي الفكر أن يعبر فيها عما يريد من دون تصنع وتكلف ، باتباع ما يدل عليه القانون الطبيعي ، وهذه الخاصية إن كانت اللغات السامية تشترك فيها مع العربية في وجه من الوجوه ، فقلما نجد لها في اللغات المسماة « الهندية الجرمانية » ولا سيما الأفرنجية منها »

لندع الحكم بين اللغة العربية وأي لسان أعجمي لمن يعرف العربية الفصحى ويعرف ذلك اللسان الأعجمي ، فهو الذي قد يصفى اليه الناس متى آنسوا فيه الإيضاح ، ويتلقون حكمه بالقبول . والذى أقوله وأنا على

بينه مما أقول : ان أساليب اللغة العربية أقرب إلى النظم الطبيعية من اللسان الألماني ، فإن في اللسان الألماني ضروباً من التصرف يفقد بها الكلام ترتيبه الطبيعي ، وليس لهذه الضروب في العربية القصص من شبهه ، وسنلم بشئ من أمثلة ذلك في بعض فصول هذا الكتاب

الحاجة إلى جمع لغوي

قد أريناك أن اللغة العربية بالغة من حسن البيان ما ليس بعده مرتقى ، وكانت تجري مع العلوم والحضارة جنباً لجنب ، فلا يقف عالم أو خطيب أو شاعر ، إلا وجد في غزارة مادتها وإحكام أساليبها ما يمكنه من إبراز الحقائق أو التخيلات في برود صافية مجبرة . ثم أدركها نقص منذ حين ، وأخذت تتباطأ في مسايرة العلوم والمدنية ، حتى تقدمها كثير من اللغات النامية ، وأصبحت هذه اللغات تجول في كثير من العلوم والفنون ، وتعبر عن معان تقف دونها اللغة العربية صامتة

ولم تقع اللغة العربية في هذا التباطؤ لقلة مفرداتها ، أو ضيق دائرة تعريضها ، أو إيجابتها ثقل بعض كلماتها عن معانيها الأصلية إلى معانٍ أخرى تناسبها ، ولو كان شيء من هذا دخل في تباطؤها ، لعذرنا أولئك الذين يحاولون صرف الالسنه عنها ، ويدعون إلى أن تأخذ كل جماعة بلغتها المعتلة المشوهة ، ولعذرنا أولئك الذين يدعون إلى استعمال الألفاظ الالمجية ، وحشرها في منشآتنا وأشعارنا وخطبتنا ومحاوراتنا ، وإنما علة ذلك النقص غفلة المهود اليهم بالقيام على حياة اللغة ومسايرتها للعلوم والفنون والمدنية

والوسيلة التي تهض باللغة ، وترفعها الى مستوى اللغات الراقية ،
هي الوسيلة التي نهضت بتلك اللغات الحية ، وجعلتها تسير مع العلم والحضارة
كتفاً لكتف ، أعنى تأليف مجمع لغوى ينظر فيما تجدد أو يتجدد من
المعاني ، ويضع لكل معنى لفظاً يناسبه ، ولا عجب أن تكون اللغات
الأجنبية الراقية قاعة بمحاجات العلم والمدنية ، وأن يكون باللغة العربية
خصوصاً من هذه الناحية : فإن أصحاب تلك اللغات قد سبقونا الى عقد
المجامع اللغوية منذ أحقاب ، فالمجمع اللغوى فى ألمانيا تألف سنة ١٦١٧ م
والمجمع اللغوى فى فرنسا تألف سنة ١٧٣٤ م ، ولم نفس أن كلمات كثيرة
حدثت فى اللغة العربية لهذا العصر ، وأصبحت تجرى على السنة
أدبائنا ، وتخطها أقلام كتابنا وهى عربية المنبت ، خفيفة الوقع على
السمع ، آخذة حظها من مناسبة الوضع ، ولكن العلوم تتدفق تدفق
السيول ومقتضيات المدنية تتجدد تجدد النهار والليل ، وكل من المعانى
العلمية والمرافق الحيوية يحتاج الى أسماء تلتئم مع سائر الألفاظ العربية
التامة الدرر النقية فى أسلاكها ، وتلك الكلمات المشار إليها انما هى من
صنع أفراد مد تنساق اليهم من قسها فيقع عليها اختيارهم ، وتصادف فى
الناس حاجة فتتلقضها أسنتهم ، وهذه الطريقة لا تشفى غلة العلم ، ولا تملأ
للمدنية عيناً ، وإنما يشقى غلة العلوم المتكاثرة ، وعلا عين المدنية الزاخرة
تأليف مجمع لغوى يسير مع العلوم والمدنية ، لا يتأخر عنها طرفة عين^(١)

(١) كتب الله أن يكون إنشاء هذا المجمع الذى سيرفع لواء اللغة العربية فى الشرق
والغرب ، فى عهد حضرة صاحب الخلافة ملك مصر العظم إزاد الاول حفظه الله

ذكر ابن حزم في كتاب الإحكام سنة من سنن السكون في سقوط اللغة . فقال : « إن اللغة يسقط أكثرها ويبطل ، بسقوط دولة أهلها ودخول غيرهم عليهم في مساكنهم ، أو تنقلهم عن ديارهم ، واختلاطهم بغيرهم ، فإنما يقيد لغة الأمة وعلومها وأخبارها قوة دولتها ، ونشاط أهلها وفراغهم ، وأما من تلفت دولتهم ، وغلب عليهم عدوهم ، واشتغلوا بالخوف والحاجة والنل وخدمة أعدائهم ، فضمون منهم موت الخطر ، وربما كان ذلك سبباً لذهاب لغتهم ، ونسيان أنسابهم وأخبارهم ، ويود علومهم ، هذا موجود بالشاهدة ، ومعلوم بالعقل والضرورة . »

وقد أصاب ابن حزم في حكمه على الأمة التي تقع تحت سلطان من لا ينطق بلسانها ، من أن لغتها نصير إلى انحطاط أو ضياع . وهذه سنة لغات الأمم التي يجدها الأجنبي في جهالة ، ويتمكن من أن يقيها في جهالتها ، أما الأمة المتيقظة لوسائل سلامتها وعزتها فانها تندفع في ابتغاء هذه الوسائل بكل ما تستطيع من حيلة ، وتسلك له ما تهتدى إليه من سبيل ؛ فلا تألو جهداً في الاحتفاظ بلغتها ، والعمل لاعتلاء شأنها ، على الرغم من كل من يكيد لها ، ويرى السهام ليرى بها مقاتلتها . وفي البلاد التي تنطق بالعربية شعور ساطع في نفوس شيوخها وشبابها ؛ ومن أثره هذه الغيرة التي تملأ ما بين جوانحهم ، وتهزهم أفراداً وجماعات إلى النظر في إصلاح ما اختل من أمورنا ، وإعادة ما نقوض من مجدنا ؛ فنحن على ثقة من أن اللغة العربية سترفع رايتها ، وتقوى اللغات الراقية بعزارة مادتها وفضل بلاغتها ؛ وما ذلك من هم أبنائها وطموحهم إلى الحياة المجددة بعيد

تمهيد

لا يكون الكلام عربياً فصيحاً إلا إذا سلمت مفرداته ، وصحت دلالتها ، واستقام تأليفها . أما سلامة مفرداته ففي النطق بحروفها على مقتضى الوضع من غير أن تغير بنقص أو زيادة أو إبدال أو قلب في هيئة ترتيبها ، أو في حال حركتها وسكونها ، وأما صحة دلالتها فبإستعمالها على وجه مقبول في لسان العرب ، وأما استقامة تأليفها فبانطباقه على أسلوب نسج عليه العرب في مخاطباتهم ، ولا تتحقق هذه المطابقة إلا برعاية أحكام التقديم والتأخير ، والاتصال والانفصال ، والخنف والذكر .

وهل تتوقف في استعمال الكلم وتأليفها على معرفة وضعها الخاص ونظمها الوارد ، بحيث لا نستعملها حتى يثبت لدينا من طريق الرواية كيف نطق بها العرب ؟ أو أن واضع اللغة أتى طريق القياس مفتوحاً فيسوغ لنا أن نلحق الكلم بأشبهائها في هيئة مبانيها ، أو نسق تركيبها ، ونسوي بينهما في الأحكام إذا أعوزنا السماع ؟

هذا موضع تشعبت فيه أنظار الباحثين في العربية ، فبعد اتفاقهم على العمل بالقياس ، وتضافر عباراتهم على أنه من مآخذ اللغة : يغلو بعضهم في التعلق به ، ويجري فيه بغير عنان ، ولا يجد في نفسه حرجاً من أن يفقد الكلام صبغته العربية . ووقف آخرون عند حد يقرب من موقف الجامد على الرواية في أوضاع الكلم ووجوه تأليفها والطريق الوسط بين هذين الطرفين وهو ما يبقى على اللغة شعارها

وَيَبْسُطُ فِي نِطاقِهَا بِمَقْدَارِ مَا يَتَسَوَّغُهُ التَّوَقُّعُ الْعَرَبِيُّ، وَتَقْتَضِيهِ الْعُلُومُ عَلَى اتِّسَاعِ دَائِرَتِهَا، وَالْمَدَنِيَّةُ عَلَى اخْتِلَافِ أَطْوَارِهَا، وَتَجِدُ مُرَافِقَهَا وَلَا تَجِدُ عَالِمًا أَوْ عُلَمَاءَ بِلَدٍ أُطْرَدُوا فِي هَذِهِ الْجَادَةِ، وَلَمْ يَحِيدُوا عَنْهَا فَكَانَتْ جَمِيعُ أَقْوَالِهِمْ فِي مَحَلِّ الْإِعْتِدَالِ. بَلْ تَرَى الْقَوْلَ الْحَقَّ وَالْقِيَاسَ الرُّسْطَ يَدُورُ بَيْنَ مَذَاهِبِهِمْ، فَيَصِيبُهُ هَذَا تَارَةً، وَيَصِيبُهُ غَآلِقُهُ تَارَةً أُخْرَى، وَذَلِكَ شَأْنُ الْعُلُومِ الَّتِي يَكْتَفِي فِي تَقْرِيرِ قَوَائِمِهَا بِالْأَثَلِ الظَّنِّيَّةِ إِذَا لَمْ يَتَيَسَّرَ إِقَامَتُهَا عَلَى قَرَارَةِ الْيَقِينِ

الحاجة الى القياس في اللغة

وَضَعْتَ اللُّغَةَ لِيُعْبَرُ بِهَا الْإِنْسَانُ عَمَّا يَبْدُو لَهُ مِنَ الْمَآرِبِ، وَيَتَرَدَّدُ فِي نَفْسِهِ مِنَ الْمَعَانِي. وَمَنْ الْبَيْنُ جَلِيًّا أَنْتَ الْمَعْنَى تَبْلُغُ فِي الْكَثْرَةِ أَنْ تَضِيقَ عَلَيْهَا دَائِرَةُ الْحَصْرِ، وَتَنْتَهِيَ دُونَهَا أَرْقَامُ الْخَامْسِينَ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ حِكْمَةِ الْوَاضِعِ سِوَى أَنْ وَضَعَ لْجَانِبِ كَبِيرٍ مِنَ الْمَعْنَى أَلْفَاظًا عَيْنِيًّا كَالسَّمَاءِ وَالْمَطَرِ وَالنَّبَاتِ وَالْعِلْمِ وَالْعَقْلِ، وَنَوَسَلَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى بَقِيَّتِهَا بِمُقَايِسِ قَدَرِهَا. وَالْكَلِمُ الَّتِي نَصَّاعَ عَلَى مِثَالِ هَذِهِ الْمُقَايِسِ مَعْدُودَةٌ فِي جُمْلَةٍ مَا هُوَ عَرَبِيٌّ فَصِيحٌ

وَلَوْ لَا هَذِهِ الْمُقَايِسُ لَضَاقَتْ اللُّغَةُ عَلَى النَّاطِقِ بِهَا، فَيَقَعُ فِي تَقْيِصَةِ الْعَمَى وَالْفَهَامَةِ. وَيُكْثَرُ مِنَ الْإِشَارَاتِ الَّتِي تَخْرُجُ بِهِ عَنْ حَسَنِ السَّمْتِ وَالرِّزَانَةِ، وَيَرْتَكِبُ التَّشَابِيهِ مَحَاوِلًا بِهَا إِفَادَةَ أَصْلِ الْمَعْنَى لَا كَمَا يُسْتَعْمَلُهَا

اليوم حلية للمنطق ، ومظهراً من مظاهر البلاغة
ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظاً يختص به ، لكان الخرج
الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجملات الضخمة عن تدوينها ، وتعذر على
البشر حفظ ما يكفي للمحاورات على اختلاف فنونها ، وتباين وجوها
✓ فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكن الانسان
من النطق بألف من الكلم والجل دون أن تفرع سمعه من قبل ، أو
يحتاج في الوثوق من صحة عريتها الى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين
الجامعة لمنتور العرب ومنظومها

وقد يخطر على بالك أن في اللغة العربية ألفاظاً مترادفات بالغات
في الكثرة أن يكون المعنى الواحد عشرات أو مئات من الأسماء (١) ،
وتود لو صرف الواضع هذه المترادفات الى جانب من المعاني التي تركها
لحكم القياس . وجواب هذا أن المترادفات في بلاغة القول ، ورصانة
تأليف الكلم ، وإقامة وزن الشعر ، وتمكين القافية ، فضلاً لا يغني غيرها
فيه غناها . فهي من مفاخر اللغة ، ودلائل سعة بيانها ، فالمترادفات تسد
وجوهاً من الحاجة غير الوجوه التي يسدها القياس ، ولا تنسى أن الكثير
من هذه المترادفات قد نشأ من تعدد اللغات ، أو من ملاحظة اختلاف
دقيق في الأحوال والصفات

هذا وجه الحاجة الى القياس في صيغ الكلم واشتقاقها ولا يخفى عليك

(١) ذكر صاحب القاموس في ملحة (سيف) أن لسيف أسماء تضاف على ألف اسم ، قال :

ودكرتها في « الروض الموف »

بعد هذا وجه الحاجة الى فتح باب القياس في نظم الكلام ، وما يعرض
من للكلم نحو التقديم والتأخير ، والاتصال والافتصال ، والاعراب والبناء ،
والخلف والتدوير ، فان تبين الاغراض ، وتشعب العلوم ، وتفاوت عقول
المخاطبين ، واختلاف أذواقهم ، مما يستدعي اطلاق العنان للمتكلمين
يذهبون في البيان كل مذهب قيم ، ويتعلقون منه بكل أسلوب مقبول ،
حتى يظهر فيهم الخطيب المصقع ، والشاعر المفلق ، والكاتب المبدع ،
والمناظر المفعم ، والمحاضر القوَّاص على الدرر ، والعلامة المجلى للمعاني
القامضة في أجمل الصور

أنواع القياس

وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات ؟
تجربى كلمة القياس عند البحث في معاني الألفاظ العربية وأحكامها
فقد دعى أربعة وجوه :
(أحدها) : حمل المرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى ،
واعطوا لها حكمها الوجه يجمع بينهما ، كما يقال : أعرب الفعل المضارع قياساً على
الاسم لمشابهته له في احتماله لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالاعراب . وإلى
هذا أشار الزمخشري في بعض مقلقاته بقوله : « ضارع الأبرار بعمل
التوَّاب الأواب » فالفعل لمضارعة الاسم فاز بالاعراب ،
وكما يقال : دخلت القاء خبر الموصول في نحو قولهم : « من يأتي
فله درهم » قياساً للموصول على الشرط لمشابهته إياه في إفادة العموم

وكما يقال : نصبت « لا » الناقية للجنس الاسم ورفعت الخبر فيلداً
على « ان » لمسايتها إياها في التوكيد ، فإن « لا » تأتي لتأكيد النفي ،
كما تأتي « إن » لتوكيد الإثبات

والقياس بهذا المعنى واقع من العرب أنفسهم ، ويذكره النحوى
تنبيها على علة الحكم الثابت عنهم بالنقل الصحيح . وليس هذا الضرب
من القياس داخلاً في موضوع هذه المقالات

(ثانياً) أن نعود الى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه
الاسم وجوداً وعلماً ، فتعدى هذا الاسم الى معنى آخر تحقق فيه ذلك
الوصف ، وتجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ، ومثال هذا
اسم الخمر عند من يراه موضوعاً للمعتصر من العنب خاصة ، وما وضع
للمعتصر من العنب الا لوصف هو مخمرته للعقل وستره ، فاذا وجد
عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة المطربة
المخمرة للعقل ، فإن من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من
أفراد الخمر ويسميه خمر تسمية حقيقية لغوية

وان شئت مثلاً آخر فانظر في اسم السارق عند من يقول : انه
موضوع لمن يأخذ مال الاحياء خفية ، فانك تجد من ينش القبور لأخذ
ما على الموتى من أكفان ، قد شارك من يأخذ أموال الاحياء في وصف
أخذ المال خفية ، ومقتضى صحة هذا الضرب من القياس أن تجعل اسم
السارق متناولاً للنيلش على وجه الحقيقة اللغوية ، وتكون هذه الحقيقة
قد تقرر من طريق القياس لا من طريق السماع

وهذا الضرب من القياس هو الذي ينظر اليه علماء أصول الفقه عند ما يتعرضون لمسألة « هل تثبت اللغة بالقياس »^(١) ،

(ثالثها) الحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت لها باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة كصيغ التصغير والنسب والجمع ، وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة ، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تحول المتكلم الحق في أن يقبس على تلك الكلمات الواردة ، ما ينطق به من أمثلها

(رابعها) اعطاء الكلم حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها ، ولكن توجد بينهما مشابة من بعض الوجوه ، كما أجاز الجمهور توخيم المركب المزجي قياسا على الاسماء المنتهية بتاء التانيث ، وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة الى الموصول متى تعين حرف الجر ، قياسا على حذف الضمير العائد من جملة الخبر الى المبتدأ ، فتقول : قضيتُ الليلة التي ولدت في سرور ، أي ولدت فيها ، أجاز لك أن تقول : هذا الكتاب الورقة تساوي درهما ، أي الورقة منه بدرهم

وهذا النوع من القياس والتوسع الذي قبله هو موقع النظر ومجال البحث في هذه المقالات ، واخترت للفرق بينهما التعبير عن الاول بالقياس الاصلى وعن الثاني بقياس التمثيل

(١) من يرى أن القياس في اللغة على هذا الوجه غير صحيح يرى أن الحر في لسان العرب غير خاص بالمعصر من العرب ، بل يتناول المتحد من غير التخليل بمقتضى الوضع فتكون حرمة ثابتة بنفس الآية (إنما الحر والميسر والاصحاب والازلام رجس من عمل الشيطان) وإذا سلم اختصاص اسم الحر في لسان العرب بالمعصر من العرب قل : حرمة المسكر من غير عيب العرب ثابتة بالتواعد الشرعية القطعية والاحاديث الصحيحة النبوية كقولها صلى الله عليه وسلم « كل مسكر حرام »

القياس الاصلى

﴿ ما يقاس عليه ﴾

يجمع اللسان العربى تحت اسمه لغات شتى ، ولكنها تختلف فيما بينها اختلافا يسيرا ، ووجوه هذا الاختلاف مفصلة فى كتب فقه اللغة وآدابها ولا تكاد تخرج عن اختلاف الكلمات ببعض حروفها ، أو حال من أحوالها : كالحركة والسكون ، أو الاعراب والبناء ، أو الفك والادغام ، أو التصحيح والتعليل ، أو الاملة والتفخيم ، أو ترتيب الحروف ، أو المد والقصر ، أو الانعام والنقص ، أو الاعمال والاهمال ، أو التذكير والتأنيث . وقد يكون الاختلاف فى بعض الالفاظ من حيث وضعها فى لغة معنى ، ووضعها معنى آخر فى لغة أخرى ، ومن هنا كثرت الالفاظ المشتركة ، أو من حيث استعمال لفظ فى لغة معنى ، واستعمال لفظ آخر فى لغة غيرها لذلك المعنى ، ومن هنا اتسع باب الترادف حتى صار للمعنى الواحد مئات من الاسماء ، وقد تختلف هذه اللغات فى بعض وجوه النظم ، كتقديم حامل « كم » الخبرية عليها ، فانه يقدم فى لغة ، ولا يقدم فى أخرى

تفاوتت هذه اللغات بالجودة وفصاحة اللهجة ، وجميعها مما يصح القياس عليه ، قال ابن جنى فى الخصائص « اللغات على اختلافها كلها حجة ، والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ » وقال أبو حيان فى شرح التسهيل « كل ما كلف لغة لقبيلة صح القياس عليه »

وأفضل ما يحتاج به في تقرير أصول اللغة القرآن الكريم ، فانه
 نزل بلسان عرب ، مبين ، ولا يمتري أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسن
 البيان النروية التي ليس بعدها مرتقى ، فنأخذ بالقياس على ماوردت عليه
 كله وآياته من أحكام لفظية ، ولا فرق عندنا بين ماوافق الاستعمال
 الجارى فيما وصل اليه من شعر العرب ومتنورم ، وما جاء على وجه انفراد
 به ، ولا تتبع سبيل من يحيدون عن ظاهره ، ويذهبون به مذهب
 التأويل ليوافق آراءهم النحوية ، قال الرازى في تفسيره « اذا جوزنا
 اثبات اللغة بشعر مجهول ، فجواز اثباتها بالقرآن العظيم أولى . وكثيراً
 ما نرى النحويين متحيرين في تقرير الالفاظ الواردة في القرآن ، فاذا
 استشهدوا في تقريره بيت مجهول ، فرحوا به ، وأنا شديد التعجب منهم ،
 فانهم اذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلاً على صحته ، فلأن
 يجعلوا ورود القرآن دليلاً على صحته كذا أولى ،

وقال ابن حزم في كتاب الفصل « ولا عجب أعجب ممن إن وجد
 لامرئ القيس أو زهير أو جرير أو الخطيئة أو الطير مباح أو لأعرابي
 أسدى أو سلمى أو نعيمى أو من سائر أبناء العرب لفظاً في شعر أو نثر
 جعله في اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه ، ثم اذا وجد الله تعالى خالق
 اللغات وأهلها كلاماً ، لم يلتفت اليه ، ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن
 وجهه ، ويحرفه عن موضعه ، ويتحيل في احالته عما أوقعه الله عليه ،
 فن الحق ان مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة

تقضى بالاحتجاج به في كل حال . ومن النحاة من ينتزع من المقدار الذي يقف عليه من كلام العرب حكماً لفظياً ، ويتخذ مذهباً ، ثم تعرض له آية على خلاف ذلك الحكم ، فيأخذ في صرف الآية عن وجهها . ومن أمثلة هذا أنهم قرروا أن « أن » المصدرية لا يجوز حذفها ، وأن نحو « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » يحفظ ولا يقاس عليه . وقد جاء على نحو هذا المثل قوله تعالى ﴿ ومن آياته يرسم البرق خوفاً وطمعاً ﴾ ومقتضى ارتفاع منزلة القرآن في الفصاحة ، وأخذه بأحسن طرق البيان أن يجري حذف « أن » المصدرية كما ورد في الآية مجرى ما يصح القياس عليه وقرر جماعة من النحاة أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف ، من نحو « ضربُ عمرا زيد » وقد ورد على نحو هذا المثال قوله تعالى في قراءة ابن عامر ﴿ قتل أولادهم شركائهم ﴾ فأنكر بعضهم القراءة ، وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير ، والحق أن تعلق القراءة المتواترة بالقبول ، ولا نحمل الآية مالا تطيقه بلاغتها من التعسف في التقدير ، بل نبقها على ظاهرها ، ولا نسلم أن الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة ، وبالأحرى بعد أن أورد له ابن جني في الخصائص شواهد متعددة ولا إخال أحداً يعول في مثل هذا على ذوقه فيقول : إن التوق ينفر من صورة المعنى الذي يفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بأحد معمولات المضاف ، فإن مثل هذا لا يرجع فيه إلى ملائمة الأذواق الخاصة ، بل مداره على ما يجري به الاستعمال ، ويثبت

في الرواية ، فما تجده واردا في الكلام الفصيح نعلم أنه لا يصكدّر من مشرب الفصاحة العربية ، ولا يثلم من سور البلاغة فتيلًا .

ومما يقرب لك أن حكم الفصل بين الكلم لا يرجع فيه الى الذوق الخاص ، وأنه عائد الى ما يسمع من كلام المشهود لهم بالفصاحة في تلك اللغة ، أن اللغات تختلف فيه اختلافا كثيرا ، ففي اللسان الالماني مثلا - يفصلون بين أداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة ، وربما كانت الفعل مركبا من قطعتين ، فيضمون القطعة الاولى في صدر الكلام ، ويلقون الاخرى في نهايته ، فيتفق أن يكون بين القطعتين كلمات فوق العشرة . وتراهم يفصلون بين علامة الاستقبال والفعل بجمل متعددة . ولا شبهة أن ارتباط أداة التعريف بالمعرف ، أو بعض أجزاء الكلمة ببعض ، أو علامة استقبال الفعل بالفعل ، لا يقل في شدته عن ارتباط المضاف بالمضاف اليه . ولا ندى أن المصدر المضاف صلة بمعموله تشبه صلته بالمضاف اليه . حاول بعضهم الاعتذار عن يقولون في الآية تأتي على وجه يخالف مذهبهم النحوي : هذا غير مقيس ، أو موقوف على السماع ، فقال : إن النحاة لما استقرأوا كلام العرب وجدوه على قسمين : قسم اشتهر استعماله وكثرت نظائره فجعلوه قياسا مطردا ، وقسم لم يظهر لهم فيه وجه القياس لقوته وكثرة ما يخالفه فوصفوه بالشذوذ ووقفوه على السماع لا لأنه غير فصيح بل لأنهم علموا أن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه .

واذا سلموا أن ملجأت عليه الآية مما يخالف مذهبهم عربي فصيح

كان اعتذارهم بأن العرب لم تقصد لأت يقلس عليه ، أو هي من بيت
العنكبوت . وفي صحة القياس على ما ترد به الآيات الكريمة مخالفا لما
اشتهر في كلام العرب ، زيادة في أساليب القول ، وفتح طرق يزداد بها
بيان اللغة سعة على سعته

الحديث الشريف

جرى جمهور النحاة على عدم الاحتجاج بالحديث الشريف في تقرير
الأحكام العربية ، وخالفهم العلامة محمد بن مالك ، فجري على الاستشهاد
به في كثير من الأحكام التي خالف فيها الجمهور ، وسبقه إلى مخالفة
النحويين في هذا الشأن أبو محمد بن حزم ، فقال عقب الكلام الذي نقلناه
عنه في الاحتجاج بالقرآن الكريم « وإذا وجد - يعني الباحث في
العربية - لرسول الله ﷺ كلاما فعل به مثل ذلك (أي صرفه عن
وجهه ، وحرفه عن موضعه) وثابه لقد كان محمد بن عبد الله قبل أن
يكرمه الله بالنبوة ، وأيلم كان بمكة أعلم بلفظة قومه وأفصح ، فكيف
بعد أن اختصه الله للندارة ، واجتباها للوساطة بينه وبين خلقه ،

وكلام ابن حزم هذا لم يصادف المفصل في رد مذهب الجمهور ، لأن
الجمهور لم يمنعوا من الاستشهاد بالحديث النبوي في تقرير أحكام اللسان
لاعتقادهم النقص في فصاحة الرسول ﷺ ، فهذا لا يخطر على بال أحد
ألم بشيء من سيرته ، فضلا عن علماء عرفوا أنه كان أفصح من نطق

بالضاد، وأوتى من جوامع الكلم وعلم السنة العرب مالا يجاريه فيه أحد سبقه أو جاء من بعده، وإنما امتنعوا من ذلك لكثرة ما وقع في الحديث الشريف من الرواية بالمعنى، وفي الرواة مولدون لم ينشأوا على النطق بالعربية الصحيحة، والدليل على تصرف الرواة في ألفاظ الحديث بعد احتفاظهم بمعانيها، وجود أحاديث تختلف ألفاظها اختلافاً كبيراً، فترى الحديث الوارد في وقعة معينة قد اختلفت ألفاظه في الرواية، ومن هذه الألفاظ ما يكون جارياً على المعروف في كلام العرب، ومنها ما يكون مخالفاً. وتصرف الرواة في الأحاديث هذا التصرف لأنهم كانوا يوجهون همهم إلى ما أودعه الحديث من أحكام وآداب، فتي عرف الراوى أن عبارته أحاطت بالمعنى وأخذته من جوانبه، أطلقها غير ملتزم بالألفاظ التي تلقى فيها المعنى أولاً

أما وجهة نظر ابن مالك فهي أن الأصل رواية الحديث الشريف على نحو ما سُمع، خصوصاً أن أهل العلم قد شددوا في ضبط ألفاظه والتحري في نقله، والمجيزون لروايته بالمعنى معترفون بأنها خلاف الأولى وبهذا الأصل تحصل غلبة الظن بأن الحديث مروي بلفظه، وهذا الظن كف في تقرير الأحكام النحوية، على أن الخلاف في صحة نقل الحديث بالمعنى إنما يجري في غير ما لم يدون في الكتب، أما ما دون في الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير نزاع كما نص على ذلك ابن الصلاح، وتدوين الأحاديث وقع في الصدر الأول حين كن أولئك الرواة الذين

يتصرفون في ألفاظ الحديث - على تقدير تصرفهم - ممن يوثق بهم
ويحتج في أحكام الألفاظ بعباراتهم
ومما لا ينبغي أن يكون موضع خلاف بين الفريقين أربعة أنواع
من الأحاديث :

(أحدها) ما روى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ، وبلغه
أعلى ما يمكن لبشر أن يبلغه من حكمة البيان ، فإن المعروف في رواية
الحديث بهذا القصد أن يحفظوا على ألفاظ الحديث نفسها كقوله ﷺ
(حمى الوطيس) أى اشتد الضراب في الحرب ، وقوله (مات حتف
أنفه) أى مات على فراشه وقوله (الناس معادن كعادن الذهب والفضة
خيارم في الجاهلية خيارم في الإسلام إذا فقهوا)

(ثانيها) ما روى للاستدلال على أنه ﷺ كان يخاطب كل قوم
من العرب بلغتهم ككتابه الى همدان ، وكلامه مع ذى الشعار الهمداني
وطيفة الهندي وغيرها

(ثالثها) ما روى لبيان أقوال كل يتعبد بها أو أمر بالتعبد بها
كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الادعية التي يدعو بها في أوقات خاصة
(رابعها) الأحاديث التي وردت من طرق متعددة ، وانحدت
ألفاظها ، فاتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا
في ألفاظها ، فإن كان تعدد الطرق يبتدىء بمن رووه عن النبي ﷺ ،
فالامر واضح ، فإن انفرد بروايته صحابي وتعددت طرق روايته عن

الصحابي ، صحح الاستشهاد به أيضاً ، إذ تصرف الصحابي في الحديث على تقدير تصرفه فيه لا يمنع من الاستشهاد به ، لأن ألفاظ الصحابة مما يحتاج به في العربية . ويحمل القول أن الأحاديث التي تعدد طرقها ويتحد لفظها تصلح للاستشهاد متى كانت تلك الطرق المتعددة متصلة براو يحتاج بعبارة في الأحكام اللغوية

ويعتمد في تقرير أحكام اللفظ على اشعار الجاهلية كمرىء القيس وزهير ، والخفريمين وم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام ، كحسان وليبد ، والإسلاميين ، وم الذين نشأوا في صدر الإسلام ، كالفرزدق وذو الرمة . وأما المحدثون وم المؤلفون ، وتبتديء طبقتهم بشار بن برد فلا يحتاج بشيء من أشعارهم في أحكام اللسان ، وكان بشار قدما لا خفش ، فأورد الاخفش في كتبه شيئاً من شعره ، ليكف عنه ^(١) ، وكذلك سيديويه استشهد بشيء من شعر بشار تقريباً اليه لأنه كان قد جاء لتركة الاحتجاج بشعره ^(٢) ، واستشهد أبو علي الفارسي في كتاب الايضاح بيت أبي تمام :

من كان مرعى عزمه وهمومه روض الاماني لم يزل مهزولا
ولم يكن ذلك من شأنه ، لأن عضد البوالة كان يحب هذا البيت وينشده كثيراً ^(٣)

وذهب بعض علماء العربية الى صحة الاستشهاد بكلام من يوثق به من المحدثين ، ويجتج الى هذا المذهب الزمخشري ، فقد استشهد بيت

(١) كتاب الموشع لمرزاني (٢) خزانة الادب لبغدادى (٣) تاريخ ابن خلكان

لابي تمام في تفسيره وقال « وهو وان كان محدثاً لا يستشهد بشعره في اللغة ، فهو من علماء العربية ، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه ، ألا ترى الى قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لو ثوفهم بروايته واتقانه » ونحنا هذا التحو العلامة الرضى ، فقد استشهد بشعر أبي تمام في عدة مواضع من شرحه لكافية ابن الحاجب ، وجرى على هذا المذهب الشهاب الخفاجي فقال في شرح درة الغواص « أجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يرويه »

وضعف هذا المذهب من ناحية أن الرواية تعتمد على الضبط والعدالة ، أما الثقة بصحة الكلام ، أو فصاحته ، فدارها على من يتكلم بالعربية بمقتضى النشأة والفطرة ، وكيف يحتاج بأقوال هؤلاء المولدين وقد وقعوا في أغلاط كثيرة لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول فهذا أبو تمام يقول :

أعدته في دمتين تقادما محوئين لزيب وسعاد

والصواب « تقادمتا » . وهذا المتنبي يقول :

فان يك بعض الناس سيفاً لدولة ففي الناس بوقات لها وطبول

والصواب في جمع بوق بوق أو أبواق

ومن هنا يتبين لك أن استناد بعض المتأخرين في تصحيح بعض الكلام الى استعمال أحد أهل العلم غير مسديد ، فمن الخطأ أن يرد على صاحب القاموس في قوله « والاعوذج الحن » بأن الزمخشري سمي كتاباً له

بالأمثلة ، والتووي عبر به في النهاج فقال « أنموذج التماثل »
 وكم من إمام في العربية ينطق أو يؤلف بعبارة يخالف مذهبه
 الصريح ، أقلم بشرط ابن هشام في كتاب المعنى لدخول هاء التنبيه على
 الضمير كونه خبره اسم إشارة ، ولم يحافظ على هذا الشرط فقال في
 خطبة الكتاب نفسه « وها أنا بأنح » . ووقع صاحب القاموس في هذه
 الهفوة بعينها ، فشرط لاتصال هاء التنبيه بالضمير ما شرطه ابن هشام
 من الاخبار عنه بلمس الإشارة ، ولم يأخذ نفسه بهذا الشرط ، فقال في
 خطبة القاموس « وها أنا أقول »

ويؤكد لك عدم صحة الاحتجاج بما ينطق به علماء العربية أن
 صاحب القاموس صرح بأن كلمة بعض لا تدخلها اللام وهو يعلم - كما نقل
 بعد هذا الحكم - أن سيبويه والاختش قد استعملوها في كتابيهما
 فالحق أن لا حجة فيما يلفظ به رواية الشعر أو علماء العربية إلا أن
 تذكره على وجه الاستثناس وأنت مالىء يدك بما هو حجة ، أو منتظر
 لأن تظفر بالحجة

ولابن السيد البطليوسي وجهة أخرى في صحة الاحتجاج بشعر
 أبي الطيب المتنبي ، هي أن البيت القى سكنت عنه علماء اللغة الذين تناولوا
 شعره ولم ينكروه عليه ؛ يلحق بما يصلح للاستشهاد به من كلام العرب ،
 ذلك أنه أورد في الاستشهاد على صحة إضافة « آل » الى الضمير قول المتنبي :
 والله يسعد كل يوم جده ويزيد من أعدائه في آله

ثم قال : وأبو الطيب وإن كان ممن لا يحتج به في اللغة ، فإن في

بيته هذا حجة من جهة أخرى ، وذلك أن الناس عُنُوا بِاتِّقَادِ شِعْرِهِ ،
وكان في عصره جماعة من اللغويين والنحويين كابن خالوية وابن جني
وغيرهما ، وما رأيت منهم أحداً أنكر عليه إضافة آله إلى المضمَر ؛
وكذلك جميع من تكلم في شعره من الكتاب والشعراء ، كالواحدى
وابن عباد والحامى وابن وكيع ، ولا أعلم لأحد منهم اعتراضاً على
هذا البيت

وهذا الذى يقوله البطلانيوسى في شعر المتنبي الذى لم ينكره أولئك
العلماء والكتاب لا يرفعه من مرتبة الاستثناس به الى مرتبة أن يكون
حجة عند علماء العربية الذين يجتهدون في تقرير أحكام اللسان
ويحتج بالبيت الذى لا يعرف قائله متى رواه عربى ينطق بالعربية
بمقتضى السليقة ، وكان العرب ينشد بعضهم شعره للآخر ، فيرويه عنه
كما سمعه أو يتصرف فيه على مقتضى لفته ، ولهذا تكثر الروايات في
بعض الايات ويكون كل منها صالحاً للاحتجاج ، كما يحتج بالشعر الذى
يرويه من يوثق به في اللغة ، واشتهر بالضبط والاتقان وان لم يعرف قائله
وقد تلقى علماء العربية شواهد كتاب سيبويه بالقبول وفيها نحو خمسين
شاهداً لم تعرف أسماء قائلها ، فان رأيتهم يردون بعض المذاهب يبنونها
على شعر لا يعرف قائله ، فائماً يكون الرد وجيهاً اذا روى الشعر من لم
يكن عربياً فصيحاً ولم يشتهر بالضبط والاهتمام فيما يسوقه من الشعر
على أنه عربى فصيح

القياس على الشاذ

للحكم الذي ورد به السماع الناحر أربعة أنواع :

(أحدها) أن يرد لفظ معين على وجه لم يرد السماع بخلافه لافي اللفظ عينه ، ولا فيما كان من نوعه ، وسيبويه يكتفى بهذا اللفظ الواحد ويتخذ أصلًا يقيس عليه كل ما كان من نوعه ، ومثال هذا شئى في النسبة الى شئوء . فقد اكتفى بهذا الشاهد ، وجعل وزن فعلى قياساً في كل ما كان على صيغة فعولة ، مع أنه لم يقع اليه من شواهد الا هـنم الكلمة المفردة

وذهب الاخفش بكلمة « شئى » مذهب الشاذ الذي لا يقوم عليه قياس ، وأخذ بالأصل الاول للنسب ، وهو إبقاء الكلمة على حالها ، فيقال في النسبة الى نحو فروقة فروقى ، وثأيد السماع الذى عول عليه سيبويه بقياس فعولة على فعيلة ، فان قياس النسبة الى فعيلة فعلى ، نحو حنيفة وصحيفة وبجيلة ، فيقال في النسبة اليها حنقى وصحنى وبجلى

(ثانيها) أن يرد لفظ معين على وجه يخالف القياس والسماع ، وهذا الوجه المخالف للقياس والسماع لا يقام له في نظر الجمهور وزن ، ولا يجيزون لأحد النسخ على مثاله ، وقد حاد الاخفش عن هذا السبيل حين سمع قولهم « هداوى » في جمع هدية ، فجعله مقياساً في كل ما كان لاه ياء ، وهذه الكلمة شاذة عن السماع والقياس ، اذ المسموع والموافق

للقياس في مثل هذا بقاء الياء بحالها ، فيقال في جمع هدية وعطية ومزينة
وبلية ونحية : هدايا وعطايا ومزايا وبلايا ونحايا

ومن هذا القبيل أن القياس في اسم المفعول المأخوذ من الفعل
الثلاثي المعتل العين بالواو حذف أحد الواوين ، فيقال في اسم المفعول من
« رام » مَرُوم : وورد في ألفاظ معدودة النطق بالواوين كليهما ، فقال
بعض العرب : ثوب مَصُورُون ، ومسك مَدُورُون^(١) ، وفرس مفورود .
ومثل هذه الكلمات الشاذة تحفظ عند الجمهور ولا يصح لأحد أن يقيس
د عليها ، وخالفهم في هذا المبرد وألحقها بقبيل ما يقاس عليه

(ثالثها) كلمات معدودة تأتي على وجه مخالف للقياس ، ويكثر
استعمالها على الوجه المخالف ، حتى يقل أو يفقد استعمالها على وجه القياس
مثل استحوذ واستصوب ، فقد ورد على خلاف القاعدة القاضية بقلب
واوها ألفا ، كما يقال استقام واستماذ واستنار ، ومثل عييد ؛ تصغير عيد
ومقتضى القياس عويد ، لأنه مثل عاد يعود ، والتصغير كالجمع يرد
الاسماء إلى أصولها

ومن هذا النوع ما يرد على الوجه الموافق للقياس أيضا نحو استحوذ
واستصوب ، فقد ثبت عن العرب أنهم قالوا : استحاذ واستصاب ،
فيجوز لك العمل فيه على الوجهين ، بيد أن الوجه الأكثر في السماع هو
الأرجح في الاستعمال ، لأنه مألوف عند المخاطبين أكثر من الوجه
الذي قل في السماع وإن كان أرجح من جهة القياس

(١) مبلول أو مسحوف . وجمع مسحوف ، على القياس
لفظة عمرد ببدل تميم

أما الالفاظ التي لم ترد إلا على الوجه المخالف للقياس نحو عبيد ،
 فيقتصر فيها على ما ورد عن العرب ، إلا أن يبدو لك أن تتعلق بمذهب
 من يجيز اجراء الالفاظ على مقتضى القياس زيادة على الوجه الثابت من
 طريق السماع ، ومنع ذلك عن هذا في فصل « القياس في صيغ الكلم
 واشتقاقها »

(رابعها) أن ترد ألقاط معينة على ما يوافق القياس ويخالف السماع ،
 ومثال هذا أن المعروف في خبر « عسى » كونه مضارعاً مقروناً بأن أو
 مجرداً منها ، وورد اسماً صريحاً في أمثلة معدودة ، فقالوا في المثل « عسى
 الغوير أبوسا » وقال الشاعر « لا تعذلن إني عسيت صائماً »
 — واختلاصة أن النحاة يختلفون في الوارد على وجه الشذوذ من حيث
 الاعتداد به في القياس ، وفي شرح الفصيح لابن خالويه « كان الاصمعي
 يقول أفصح اللغات ، ويلقي مسواها . وأبو زيد يجعل الشاذ والفصيح
 واحداً »

— ومن أنكر القياس على الشاذ ابن السراج ، فقال « ولو اعترض
 بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم ، فتي سمعت حرفاً
 مخالفاً لما شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم أنه شذ ، فإن كان سمع ممن
 ترضى عريته ، فلا بد أن يكون قد حاول به مذهباً ، أو نحاً نحواً من
 الوجوه ، أو استهواه أمر غلطه »

والمعروف في علم النحو أن السكوفيين يعتقدون بما ورد من الكلمات
 الشاذة ، ويصلون بالقياس عليها ، والبصريون يمتنعون من القياس على

الشاذ ، ويذهبون في مثله الى أن قائله نحاه به نحواً خلاف ما يظهر منه ،
 ويردونه الى الاصل المعروف عندهم على طريق من التأويل ، وبعض النحاة
 كابن مالك لا يكلف نفسه تأويل الشاذ ، ولا يذهب فيه مذهب الكوفيين
 من اباحة القياس عليه ، بل يصفه بالشذوذ ، أو يجعله من قبيل ما دفعت
 اليه الضرورة . ومن أمثلة هذا أنهم ذكروا في شروط صيغة أفعل
 التفضيل أن لا يكون أصل الوصف على وزن أفعل نحو أبيض وأسود ،
 ولما جامع قول الشاعر :

جارية في درعها الفضفاض أبيض من اخت بني اباض
 أنزله الكوفيون منزلة المقيس عليه ، وتأوله البصريون على أنه
 من قولهم « باض فلانا » اذا غلبه وفاقه في البياض ، وأبقاه ابن مالك على
 ظاهره وطرحه الى المسوحات الشاذة

ومن الاقوال الشاذة مالا تجد للتأويل فيه مسافاً ، ومن أمثله أن
 البصريين يمنعون أن تجمع الصيغة التي لا تقبل تاء التأنيث جمع مذكر
 سالم نحو أسود وأحمر ، وأجازوه الكوفيون تمسكاً بقول الشاعر :

فما وجدت نساء بني عجم حلائل أسودين وأحمرين
 ولا يتخلص البصريون من هذا الشاهد الا بطرحه الى النادر الذي
 لا يقوم عليه قياس

والتأويل انما يقتضيه البصريون اذا كان اللفظ المخالف للمعروف في
 اللسان وارداً عن الفرد ونحوه ممن يتكلم باللغة المألوفة ، وأما اذا ثبت
 أنه لغة قبيلة ، فلا وجه لتأويله والخروج به عن ظاهره ، ولهذا أ بطل

ابن هشام تأويل أبي علي الفارسي وأبي فزار لقولهم « ليس الطيبُ الا المسكُ » برفع المسك ، لأن أبا عمرو بن العلاء أثبت أن رفع خبر « ليس » الواقع بعد « الا » لغة تميم

والحق - فما يظهر - أن ما يجيء على غير القياس قسمان :

(أحدهما) أن يكون كلام العرب سائراً على سنة معروفة ، ووضع عام ، فتسمع الكلمة أو نحوها عن لا يعرف بالفصاحة وهي تخالف المعروف في مجازي الكلام ، فهذه لاتصلح أن تكون موضعاً للقياس ، بل الكلمة أو الكلمتان لاتقومان في وجه القاعدة التي يجري عليها الفصحاء في عامة مخاطباتهم ولو نقلت عن فصيح عربي اذ يجوز أن تكون قد صدرت منه على وجه الغلط أو القصد الى تحريف اللغة فان ألسنة الفصحاء قد تقع في زلة الخطأ ، وتطوع لهم متى قصدوا الى تغيير الكلمة عن وصفها المعروف لهزل ونحوه

وقد جرت عادة النحاة أن يصفوا خروج العربي الفصيح عن الشذوذ ، ولا يبالغون أن يُسموا خروج المولّد عنها بالخطأ واللحن ، وقد يصفون خروج العربي عن الاصول بالغلط ، بناء على أن العربي يستطيع أن يلحن اذا نعد اللحن ، كما أنه يستطيع أن يتكلم بغير لغته اذا نعد ذلك ، يذكر النحاة في شروط عمل « ما » عمل ليس في لغة أهل الحجاز مراعاة الترتيب بحيث لا يتقدم خبرها على اسمها ، فورد قول الفرزدق :

« إذ هم قريش وإذ ما مثلهم أحد »

فقدم خبر « ما » على اسمها ، فقالوا : قول الفرزدق هذا شاذ او غلط

أى لحن ، لأن القرزدق تيمى وأراد أن يتكلم بلغة أهل الحجار ، ولم يدر أن من شرط نصبها للخبر الترتيب بين اسمها وخبرها ، وقولهم : ان العربى لا يقدر أن ينطق بغير لغته ، محمول على تكلمه وهو على حال سليقته ، وأما عند تعمد التطق بالخطأ ، أو بغير لغته ، فذلك ميسور له من غير شبهة

(ثانيهما) ما يرد في الكلام الفصيح ، ويتحقق أنه لم يصدر عن خطأ أو تلاعب في أوضاع اللغة ، مثل آيات الكتاب الحكيم ، والاحاديث التي قامت القران على أنها مروية بالفاظها العربية الصحيحة وهذا ان كان كلمة خرجت عما نسيه قيساً نحو « معاش » بالهمز في احدى القراءات الصحيحة ؛ صبح لنا أن نعطيها حكم استحوذ واستصوب فتكلم بها ثقة بأنها كلمة لا شبهة في فصاحتها ، ولكننا نرجع بأمثالها الى حكم القياس ؛ وهو أن مفاعل لا قلب الياء فيه همزاً متى كانت الياء عيناً في بناء مفردة ، فان كان راجعاً الى النظم خالفنا في دعوى خروجه عن القياس ، وصح لنا أن نعده فيما يقاس عليه وننسج على متواله ، وان آياه البصريون والكوفيون ، فلا نبالي أن تقدم معمول المصدر على المصدر متى كان معمول ظرفاً أو جاراً أو مجروراً ؛ وان منعه جماعة من النحاة ، فلو قال أحد : رُزق فلان على خصمه الفوز أو قال : يعجبنى أمام السلطان تكلمك بالحق ؛ لقضيتا لقوله بالفصاحة ، إذ له أسوة بقوله تعالى ﴿ ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله ﴾ وقوله تعالى ﴿ فلما بلغ معه السعى ﴾ ولا نبالي تقديم معمول صلة آل على آل ، متى كان معمول ظرفاً ، أو جاراً ،

أو مجروراً وإن منعه كثير من النحاة ، فلو قال أحد : انى لزيد من المحبين
لتلقينا قوله بالقبول ، إذ لم يزد على أن اقتضى بقوله تعالى ﴿ وَكَانُوا فِيهِ ﴾
من الزاهدين ﴿ وَقَوْلَهُ تَعَالَى ﴾ وإنا له لمن الناصحين ﴿

القياس على ما لا بد من تأويله

بخلاف الظاهر

قد يرد في كلام العرب ضرب من الكلام على وجه شائع . ولا
يستقيم المعنى إلا بتخريجه على خلاف ظاهره ؛ ومقتضى مذهب فريق
من علماء العربية المنع من القياس عليه وإن كان وجه تأويله مما يسهل
القياس . ومما يساق شاهداً على هذا قولهم في المصدر الذى كثر مجيئه
حالا : إنه مقصور على السماع ، مع أنهم يؤوّلون المصدر باسم الفاعل ،
أو يقدّرون معه مضافاً يصلح أن يكون حالا ؛ فيكون المراد من المصدر
نحو « بنته » في قولهم « طلع زيد بنته » اسم الفاعل ، أو يحمل على أنه
في التقدير « ذا بنته » . وإطلاق المصدر مراداً منه اسم الفاعل ، وحذف
المضاف ، شائعان في الاستعمال بحيث لا يقفان عند حد السماع . وذهب
بعضهم إلى أنه من باب ما يقلس عليه . وهذا المذهب بالنظر إلى ما يحتمله
التركيب من الوجوه المقبولة في القياس ؛ مذهب وجيه ، ويشد أزره
أن علماء البلاغة استحسّوا حمل المصدر على الذات عند قصد المبالغة
نحو زيد عدلٌ أو رضا ، وهذه المبالغة قد تقصد عند إيراد مورد الحالية

ومن هذا الباب قولهم : ان اسم الزمان لا يخبر به عن اسم الدات .
وجاءوا الى نحو قولهم « الليلة الهلال » وأولوه بتقدير اسم معنى وهو في
هذا الشاهد لفظ « طلوع » مضافا الى الهلال

✓ والحق فيما يظهر أن المنع من القياس في مثل هذا مقيد بما إذا لم يقصد
المتكلم الى تأويل قريب ووجه مقيس ، أما اذا نوى في الكلام اسم معنى
يضيفه الى المبتدأ . فيستقيم به المراد ، فانه يلتحق بسائر الجمل التي
يخلف فيها المضاف لقريظة تشير اليه

ونسق اليك بهذه المناسبة أمثلة مما عده بعض الأدباء خطأ وهو
محتمل لوجه من وجوه القياس الصحيح :

أنكر الحريري قولهم « هو قبرايتي » وليس هذا بمنكر من القول
متى عرف المتكلم أن القراية مصدر ، وعمد الى اطلاقه على الموصوف
به على ضرب من المجاز أو التقدير

وحكم صاحب المصباح على قولهم « اذن المعصر » بالخطأ ، والصواب
اذن بالمعصر ، مع أن اسناد الفعل الى للفعول به ولو بوسيلة حرف
الجر غير عزيز ، وانما يحكم عليه بالخطأ اذا صدر ممن لا يدري وجوه
تصاريق الكلام العربي بظطرته أو بتلقين

ويشا كل هذا قول ابن قتيبة في أدب الكاتب « الملة يذهب
الناس الى أنها الخبزة ، فيقولون : أطعمنا ملة . وذلك غلط انما الملة
موضع الخبزة » قال ابن السيد في شرحه « وليس يمتنع عندي أن نسمي

الخبرة ملة لانها تطبخ في الملة كما يسمى الشيء بلسم الشيء اذا كان منه بسبب ، أو يخرج على حذف المضاف الى خبر ملة ،

والصواب ما عرفته من أن التخطئة والتصويب في مثل هذا يرجع فيهما الى حال المخاطب ، اذ الذي يطلق الملة على نفس الرغبة ، ويظهر لك من قرينة حاله أو صريح مقاله أنه أطلقها على اعتقاد أنها موضوعة للرغيف بوضع حقيقي ، لا يخلص من سهام التخطئة ولو احتملت عبارته وجها من وجوه القياس الصحيح

ومن هذا القبيل حكم ابن قتيبة أيضا على قول العامة « تجوع الحرة ولا تأكل ثديها » بأنه خطأ ، وقال : الصواب « بثديها » فقال ابن السيد في شرحه : أما ما يذهب اليه العامة من أن المعنى لا تأكل لحم ثديها فهو خطأ ، ولكن يجوز على التأويل بحذف المضاف الى أجر أو ثمن ثديها أو على المبالغة بجعل أكلها لأجر ثديها يمكن أكل الثديين أنفسهما والتفصيل الذي سبق آتيا من النظر في مثل هذا الى حال المتكلم يجري هنا لولا أن العبارة مثل : والامثال لا تغير ، فن قصد بها ضرب المثل فقد أخطأ من جهة تحريف المثل وان كانت العبارة التي ينطق بها العامة في نفسها صحيحة متى صدرت ممن يلاحظ المضاف المحذوف أو يقصد الى ذلك الوجه من المبالغة

سبب اختلافهم في القياس

من الجلي أن العرب لم يصرحوا بعمل القياس في شيء من أحوال الكلام ، أو نظم الكلام ، ولكن علماء اللسان يتبعون موارد كلامهم ، ويتعرفون أحواله ، فإذا وجدوا في الكلام نفسها أو في تأليفها حالا جرى عليها العرب بحيث يصح أن تكون موضع قدوة ، استنبطوا منها قاعدة ، ليقاس على تلك الالفاظ المسوعة أشباهها ونظائرها

فن أسباب اختلافهم في صحة القياس أن يتوفر لدى العالم من استقراء كلام العرب ما يكفي لتكوين القاعدة ، فيجيز القياس ، ولا يبلغ الآخر يتبعه مقدار ما يؤخذ منه حكم كلي فيقصر الامر على السماح

وقد يستوى الفريقان أو يتقاربان فيما عرفوه من الشواهد ، ويكتفى به أحدهما في فتح باب القياس ، ويستقله الآخر فلا يتخطى به حد السماح وقد يختلفون في القياس نظرا الى ما يقف لهم من الاحوال التي تعارض السماح ، فالكوفيون الذين يكتفون في بعض الاقيسة بالشاهد والشاهدين - قالوا : ان صيغ المبالغة : **فَعَالٌ وَمِفْعَالٌ وَفَعُولٌ** ، لا تصل عمل اسم الفاعل ، وأخذوا يؤثرون الشواهد التي سردها البصريون مثل « أخو الحرب لباسا اليها جلالها » واعتدروا عن عدم قبولها والتمسك بظاهرها بأن اسم الفاعل انما عمل لتثنيه بالفعل المضارع في وزنه ، والصيغ المذكورة لم تجيء على الوزن الذي قرب اسم الفاعل من أصله الذي هو المضارع . وأعطى البصريون لهذه الصيغ حكم اسم الفاعل في

العمل ، أخذنا بتلك الشواهد وأبطلوا ما اعتذر به الكوفيون ، فقالوا في جوابهم : ان المبالغة التي قوى بها المعنى في تلك الأبنية ، جبرت ما نقصها من الشبه في اللفظ ، فتقابل مشابهة اسم الفاعل للمضارع في اللفظ بزيادة المعنى الذي اختصت به أبنية المبالغة ، فتحصل الموازنة والتساوي في طلب العمل من غير تفاضل

ومن أسباب اختلافهم في القياس اختلاف أنظارهم في الشاهد أو الشواهد التي تذكر ليقاس عليها : يختلفون في أمانة ناقلها ، أو في صحة عربية قائلها ، أو في وجوه فهمها واعرابها . ومن لا يثق بأمانة الناقل للكلام ، أو لا يسلم أن الكلام صادر ممن ينطق بالعربية الصحيحة ، لا يقيم لذلك الكلام وزنا ، ولا يعول عليه في شيء من أحكام اللسان . وإذا تبادر الى ذهنك في فهم الكلام واعرابه وجه يفتح لك السبيل لأن تستنبط منه حكما ، وتقيم منه قاعدة : فقد يتبادر الى ذهن غيرك في فهمه واعرابه وجه يطابق أصلا من الأصول النابتة من قبل ، فيخالفك في ذلك الحكم ويراه خارجا عن سنن القياس ، أو مبنيا على غير أسس

القياس في صيغ الكلم واشتقاقها

نلقى في هذا الفصل نظرة على القياس في المصادر والأفعال واسم الفاعل واسم المفعول وأفعال التفضيل والصفة المشبهة وفعل التعجب والنسب والتصغير والجموع

ولا نحسبني متعرضاً لهذه الأبواب بتفصيل : واضعاً يدي على كل حكم من أحكامها ، متنبهاً على ما يصح أن يقاس عليه ، وما ينبغي أن نقف به عند حد السماع ، وانما هي كلمات أتناول بها بعض مباحثها ، وأريدك أن الله تعالى لم يجعل عايننا في اللغة العربية حرجاً

﴿ المصادر ﴾

للمصادر في بعض اللغات غير العربية علامة لفظية أو علامتان لا بد للمصدر أن يتصل بأحدهما كعلامة « en » في اللسان الألماني ، وعلامة « مك » أو « مق » في اللسان التركي ، أما الأصل الذي تلحقه العلامة في الألماني أو إحدى العلامتين في التركي فله صيغ تختلف في مقدار الحروف وأحوالها ، فليس للمصادر في اللغة التركية صيغتان فقط ، ولا في اللسان الألماني صيغة واحدة

أما المصادر في اللغة العربية فاتها تختلف كذلك اختلافاً كثيراً غير أنها لا تمتاز بعلامة أو علامات خاصة كما هو الشأن في اللغتين : التركية والألمانية . ومما تمتاز به العربية في هذا الباب أن مصدر فعل الواحد قد

يجب في صيغ متعددة ، وربما بلغت هذه الصيغ تسعاً ، كمصدر تم ، أو عشرأ كمصدر لقي

وقد بذل علماء العربية جهدهم في جمع متفرقات تحت مقاييس وجاءوا الى هذه المقاييس من ناحية الماضي والمضارع فقربوا ما أخذها ما استطاعوا وانقسمت المصادر بعد هذا ثلاثة أقسام :

(أحدها) ما لا شبهة في صحة القياس عليه ، نحو « فعلة » مصدرأ للفعل الرباعي المجرد كدحرج وعربد ونحو « إفعال » مصدرأ للفعل الرباعي المزيد كأكرم ، ونحو « تفعل » مصدرأ للفعل المضعف كعل ونحو « مفاعلة » مصدرأ للفعل الرباعي أيضاً كخاصم ، ونحو « افتعال » مصدرأ للفعل الخامس كارتقى ، ونحو « تفعل » مصدرأ لما جاء على تفعل كتكلم (ثانيها) ما لا يختلف في قصره على السماع ، لقلة ما ورد منه في الكلام ، كالمصدر الوارد على « فِعال » نحو كذب كذاًباء ، أو الوارد على فِعِيلٍ نحو الحثيثي للمبالغة في التحلث . أو ما جاء على فعلي نحو جَزَى ، وقد طعن الاخفش على بشار في قوله :

والآن أقصر عن مُمَيَّة باطلي وأشار بالوَجَلَى على مشير
وقوله :

على الغزلى منى السلام فربما لهوتُ بها في ظل مخضلة زهر
وقال : لم يسمع من الوجل والغزل فعلى ، وإنما فليهما بشار . وليس هذا مما يقلس ، إنما يعمل فيه بالسماع (ثالثها) ما جرى الخلاف في جواز القياس عليه ، كطائفة من

مصادر الفعل الثلاثي ، نحو « فعل » مصدراً للفعل المتعدي كشرّب ،
وفهم ، ونصر ، ونحو « فعل » مصدراً للفعل اللازم ، ككفرح ، ونحو
« فَعُول » مصدراً للفعل اللازم ، كقعد وغدا

وسبب الخلاف في القياس ان جمهور النحاة وجدوا لكل واحد من
صيغ هذه المصادر أمثلة كثيرة تجري عليه بنظام ، فذهبوا فيها مذهب
القياس

ورأى آخرون أن أفعالا كثيرة مما يتحقق فيه شرط تلك المقاييس
قد وردت مصادرهما في صيغ خارجة عن القياس ، فصرقتهم كثرة انتقاض
هذه المقاييس عن الاعتداد بها ، وذهبوا الى أن مصادر الأفعال الثلاثية
انما يرجع فيها الى السماع

ثم ان الذين ذهبوا بها مذهب القياس فريقان : فريق يجعلها مقاييس
لمصادر الأفعال التي لم نسمع لها مصادر ، أما ما سمع له مصدر يخالف
للقياس فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس^(١) . وفريق آخر أفسح
طريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له ، فيكون
للفعل الواحد مصدران : مصدر ثابت بطريق السماع ، ومصدر ثابت
بطريق القياس

ووجه نظر الفريق الأول أن القياس في اللغة أمر دعت اليه
الحاجة ، فيؤخذ به على مقدارها ، والأفعال التي سمعت لها مصادر
لا حاجة بها الى القياس ، قال أبو علي الفارسي : أن الغرض مما ندوته من

(١) هنا مقب سيوه والاخش

هذه الدواوين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ، ويستوى من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب ، وعُدل عن القياس إلى السماع^(١)

ووجهة نظر الفريق الثاني أن الأفعال التي من شأن مصادرها أن تصاغ في أوزان خاصة ، قد استعقت أن تكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس ، فورد مصدر الفعل من طريق السماع على غير قياس ، لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يصاغ على مقتضى القياس

﴿ قسمة ﴾

إذا قصد من المصدر الثلاثي الوحدة أتى به على وزن قسمة ولو لم يكن المصدر على وزن قسمل ، فتقول في المرة من الرمي رمية ، ومن الجلوس جلسة ، ومن الذهاب ذهبة ، ومن الاتيان آتية ، أما ما زاد على الثلاثي فبالحاق التاء له وهو بحاله ، فتقول : اكرامة ، وارتقاء ، واستدراجة ، تريد واحدة من الاكرام والارتقاء والاستدراج ، هذا هو القياس . ونقل عنهم قالوا : اتيانة وارتقاء ، وهذا من الشاذ الذي لا يصح القياس عليه الا أن يضطر اليه شاعر فيرتكبه على قبح فيه . قال الليث : لا تقل : اتيانة واحدة الا في اضطرار شعر قبيح . لان المصادر كلها اذا جعلت واحدة ردت الى بناء « قسمة » وذلك اذا كان الفعل منها على فعل أو قسمل^(٢)

(١) ابن حنبل في تحريف ابن عمال المازني (٢) لسان العرب في مادة « أتي »

﴿ الأفعال ﴾

إذا كن بين نوع من الافعال ووزن من أوزان المصادر تلازم في جميع المواضع أو في أغلب الاحوال بحيث لا يتخلف أحدهما عن الآخر إلا في النادر الذي لا يمنع من تقرير القوانين العلمية ، صرح لك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فلك أن تستدل بالفعل الوارد في وزن « استفعل » أو « يستفعل » مثلاً ؛ على أن صيغة مصدره « استفعال » كما يصح لك أن تستدل بالمصدر الوارد في صيغة استفعال على أن الماضي استفعل والمضارع يستفعل دون أن تتوقف على السماع

فإن كان اللزوم من جانب الفعل وحده ، كأن يكون لنوع من الافعال وزن واحد من المصادر ، نحو « فَعَلَ » المتعدي كنصر ، فوزن مصدره فَعَلْ لاغير ، ولكن وزن فَعَلْ لا يختص بمصدر فَعَلْ بل يكون لمصدر فَعِلَ أيضاً نحو فهم ، فلا تستطيع إذن أن تستدل بمصدر ورد في وزن فَعَلْ على فعله الماضي أو المضارع ، إذ لا تدري كيف تنطق بالفعل وهو محتمل لأن يكون من باب نصر أو فهم

وإذا قيل لك : هل تستدل بالمضارع على الماضي الثلاثي ، أو بالماضي الثلاثي على المضارع ؟ أمكنتك أن تستبين الجواب مما كنا بصدد بيانه ، فتنظر في وجه التلازم بين وزني الماضي والمضارع ، فإن كان بين الوزنين تلازم ولو على وجه الاغلبية الكافية لتقرير القواعد ، مثل : التلازم الحاصل بين « فَعِلَ » غير حلقى العين أو اللام ، كعلم وفهم ، ومضارعه فإن مضارعه لا يأتي الا على وزن يفعل ، ويفعل أيضاً متى كان غير حلقى

العين أو اللام ، لا يكون ماضيه إلا على وزن « فعل » فإذا سمعتم ينطقون بمضارع النوع الذي وصفنا ، ولم تسمعهم كيف نطقوا بفعله الماضي ، فلك أن تقيسه على أمثاله ، وتصوغه على مثال حذر يحذر

فإن كان اللزوم من ناحية واحدة ، كأن يكون من ناحية الماضي فقط نحو « فعل » بضم العين ، فإن مضارعه لا يأتي إلا على وزن « يفعل » بضمها أيضاً ، صح لك الاستدلال بالماضي على المضارع لأن المضارع في هذا الوزن لا يتخلف عن الماضي ، ولا يصح لك الاستدلال بالمضارع على الماضي ، لأن وزن يفعل لا يختص بالماضي المضموم العين ، بل يأتي مضارعاً لفعل المفتوح العين نحو نصر وكتب

فإذا سمعتم ينطقون بفعل ماض من باب فعل ولم تسمعهم ينطقون بمضارعه ، فلك أن تقيسه على أمثاله وتصوغه على مثال يسهل ويجزل وكذلك يكون الحكم في الأفعال الرباعية نحو أكرم ، والخاسية نحو اصطفى ، والانداسية نحو استقبل ، قلت كلام من فعلها الماضي وفعلها المضارع لا يأتي إلا على وجه واحد ، فلك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فيغنيك الماضي عن سماع المضارع ، والمضارع عن سماع الماضي فإن كان الفعل الماضي من باب « فعل » بفتح العين ، فهذا يأتي مضارعه في وزن يفعل تارة ، نحو نصر ينصر ، ويأتي في وزن يفعل تارة أخرى نحو عدل يعدل ، وأمثلة كل من هذين الوزنين كثيرة ، ومقتضى اختلاف حال المضارع الآتي ماضيه من باب « فعل » أن لا يكون الماضي دليلاً على المضارع ، بل إذا ورد ماض من « فعل » توقفت في صوغ مضارعه

على السماع ، ولكننا نرى بعض علماء العربية يصرح بأنه إذا لم يسمع
لفعل جاء على وزن « فَعَلَ » فعل مضارع بحيث لم يدرك كيف أطلقه
العرب فالمتكلم الخيار في أن يصوغه مضموم العين أو مكسورها إلا أن
يكون حلقى العين أو اللام فيتعين الفتح ، قال صاحب المصباح في خاتمة
كتابه وهو يتكلم على تصريف « فَعَلَ » المفتوح العين : أما المضارع
إن سمع فيه الضم أو الكسر فذاك ، وإن لم يسمع في المضارع بناءً فإن
شئت ضمنت وإن شئت كسرت إلا الحلقى العين أو اللام . فالفتح
للتخفيف وإلحاقاً بالأغلب . وقال الرضى في شرح الشافية وهو يتكلم على
مضارع فعل أيضاً « وأمسى بعض النحاة وهو أبو زيد ، وقال : كلاهما
(الضم والكسر) قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر ، إلا أنه
ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ، ويقبح استعماله
فإن عرف الاستعمال فذاك ، وإلا استعمالهما ، وليس على المستعمل شيء (١) »
ونظر بعضهم إلى أن الأكثر في مضارع فعل الكسر فجعل
الكسر هو القياس (٢)

ومن الصيغ المختلفة في القياس عليها صيغة « أَفْعَل » أعني الفعل
الثلاثي الذي تدخل عليه همزة النقل ، فتعديده إلى مفعول واحد إن كان
لزاماً : أو إلى مفعولين إن كان متعدياً إلى مفعول واحد ، أو إلى ثلاثة
مفاعيل إن كان متعدياً إلى مفعولين

رأى بعض علماء العربية أن باب أفعل كله سماعي ، ولا يدخل شيء

(١) إذا ما اختاره أبو حيان (٢) هذا ذهب النحاة

منه في دائرة القياس . وذهب آخرون الى أن دخول الهمزة على اللازم
ليتعدي الى مفعول واحد ، قياساً ، نحو جلس وأجلسته ، فإن كان في
أصله متعدياً الى واحد ، قد دخل الهمزة عليه مسماعاً ، نحو لبس الثوب
وألبيسته إياه . وذهبت طائفة الى أن دخولها على اللازم أو المتعدي الى
واحد مقبول في القياس ، وزاد الأخفش أن جعل دخولها على المتعدي
الى اثنين ليتعدي الى ثلاثة صحيح في القياس ؛ وأعطى هذا الحكم لظن
وحسب وخال وزعم وان لم يرد به سماع

وسبب اختلافهم أن من نظر الى أفعال كثيرة تدور في كلامهم ولم
يدخلوا عليها همزة النقل نحو ظرف وضرب ومدح ، فلم يقولوا :
أظرفه ، ولا اضرب زيدا عمراً ، أو أمدحه فلانا ، جعل ذلك دليلاً على
أنهم لم يقصدوا جعله قياساً مطرداً ، فوقف بهذه الصيغة عند حد السماع
ومن نظر الى أن استعمال همزة النقل لتعدية اللازم بالغ في الكثرة
الكفاية لاجراء القياس وأن كثرة دخولها على المتعدي لواحد دون ما يمكن
للقياس ، فرق بين النوعين ، فجعل دخولها على اللازم مقبوساً ، ووقف
دخولها على المتعدي الى واحد على السماع

ومن نظر إلى أنها تدخل على الفعل اللازم والمتعدي الى واحد بكثرة
وهذه الكثرة المتحققة في النوعين تكفي في نظره لإباحة القياس ، سوى
بينهما وجعلهما في صحة القياس سواء . وأما إجازة الأخفش لدخولها على
الفعل المتعدي لثلاثة ، فالحاقا لظن وأخواتها ، بأعي وأرى . لئلا يهتما في

العمل والدلالة على معنى قائم بالقلب

ونظر السبيل في معاني الأفعال ققرر مذهباً رابعاً، وهو أن كل فعل يكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل نحو قام وقعد وجرى وفهم، صبح لك أن تقول فيه أفعلته، فإذا قلت : أفقته أو أقعدته أو أفهمته فعناه جعلته على صفة القيام أو القعود أو الفهم، ولا تقول أمدحته زيداً، أو أشتمته إياه، أو أذبحته الكبش، لأن العامل في هذه الأفعال لم يصر منها على هيئة لم يكن عليها، ولم يحصل له في ذاته وصف باق

ومن الصيغ المختلف في إجرائها تجرى المقيس عليه وزن « فَعَّلَ » وقد سمع هذا الوزن في الفعل اللازم ليعتدى إلى واحد، نحو حسن وقبح وجدد، وفي الفعل المتعدي إلى واحد يعتدى إلى مفعولين، نحو ملك وبلغ وركب، ولم يستعمل التضعيف في المتعدي إلى اثنين، ليعتدى إلى ثلاثة اختلف علماء العربية في هذه الصيغة، فرأى بعضهم أن تضعيف الفعل ورد بكثرة تقتضي فتح باب القياس، فتجاوز به حد السباح، وتدبر آخرون في كلام العرب فوجدوا يعتدون أفعالا بهمزة النقل نحو أضحك وأضجره وأظهره وأزهقه وأرشده وأتحفه، وأشبعه وأصلحه وأغضبه ويعتدون أفعالا أخرى بالتضعيف، نحو شرفه وقدسه وحلمه ونصفه، ويجمعون في أفعال بين همزة النقل والتضعيف، نحو ذكره وأذكره، وأضافه وضيفه، وشرده وأشرده، وطيبه وأطابه، وبعده وأبعده، وفسده وأفسده، وظلمه وأظلمه، وجوعه وأجاعه، فقالوا : يؤخذ في كل

فعل بما ورد عن العرب ، وقد بين علماء اللغة في كل فعل الوجه الوارد في الاستعمال من تعديته بهمزة التنقل ، أو بالتضعيف ، أو بالوجهين كليهما فيجب اتباع ما سمع من العرب ، فإن لم نعلم له وجهاً من هذين الوجهين في كلام العرب ، لم يستقم لنا طريق القياس ، وليس لك أن تقول : ظرفته أى جعلته ظريفاً كما ساع لك أن تقول : حلمته اذا جعلته حلماً ، ولا منخمته أى جعلته منخماً ، كما ساع لك أن تقول : نخمته أى عظمته

ومن الصيغ المحتملة لأن تكون موضع اختلاف علماء العربية في إعطائها حكم القياس ، انفعل ، الآتى مطاوعاً لفعل الثلاثى ، فقد عدم بعضهم من قبيل ما يسمع ولا يقاس عليه (١)

ونحابه آخرون نحو ما يقاس عليه ، وقالوا : ان الباب فى مطاوع فعل هو انفعل ، نظرا الى كثرة ماورد من هذا التصرف فى الكلام الفصيح ومن نظر فى كلام العرب ، وجد لصيغة انفعل بابا هو مجيئه مطاوعا لما كان على « فعل » من الأفعال التى يتصور فيها العلاج والتأثير نحو فتحته فانفتح ، وقسته فانقاس ، وليس من بابه الأفعال الرباعية نحو أخرجته فانخرج ، وأصلحته فانصلح ، ولا الأفعال الثلاثية التى لا علاج فيها ولا تأثير نحو فقدته أو وجدته أو علمته ، لأن فقدته بمنزلة قولك لم أجده ، ووجدته بمنزلة قولك حصل الشئ ، وعلمته فى معنى حصلت صورته فى نفسك ، وليس فى عدم وجودك للشئ ، أو حصوله بين يديك أو تقرر صورته فى ذهنك علاج منك حتى يصح لك أن تأتى له بالمطاوع

الذى هو بمعنى قبوله للفعل

فن قصر « افعل » على مطاوعة « فعل » الذى يكون فيه علاج وتأثير نحو فصلته فانفصل وخدعه فامخدع ، وذهب الى أن هذا هو باب المديس فقد أصاب فى الاجتهاد ، وأما ماورد من قولهم أطلقته فانطلق وأزعجته فانزعج وأفردته فانفرد : فوقوف على السماع

ويذهب بعض فلاسفة العربية الى أن ما جاء من هذا القبيل محمول على تقدير أن العرب نطقوا بالفعل الثلاثى ، ثم استغنوا عنه بالفعل الرباعى فنحو انطلق جاء مطاوعاً لتلك الفعل الثلاثى المقدر ، ولم يقصد الى أن يكون مطاوعاً لأطلق ، وهذا الوجه ظاهر فيها ورد فعله الثلاثى على قلة نحو انغلق : فقد ورد فى استعمال قليل غلق بمعنى أغلق

﴿ افعل ﴾

ومن الافعال المزيدة « افعل » وهذا الوزن يأتى مرادفاً لفعله الثلاثى اللازم نحو رقى وارتقى . وعدا عليه واعتدى . أو مرادفاً للمتعدى نحو خلسه واختلسه ، وحازه واحتازه ، وصاده واصطاده . ولاخلاف فى أن هذا النوع سماعى . فليس لك أن تنحى الى فعل ثلاثى لازم أو متعد . ونصوغ منه فعلا فى وزن افعل موافقا له فى لزومه أو تعديه . ومن أجل هذا حكموا على أن اختار بمعنى حار ، واقتطف بمعنى قطف ، خطأ ، حيث لم يرد ان العرب تكلموا به

وقد يأتى افعل مطاوعاً لفعل ثلاثى متعد . نحو جمع القوم فاجتمعوا وشوى اللحم فاشتوى . وهز الشجرة فاهتزت . ورد الشيء فارتد .

ورأى فازداد . ورفع فارتفع . وستره فستر . أو مطاوعا لفعل رعى .
نحو أنهضته فأنهض . وهذا ما يحتمل أن يكون مقيسا . ولكن علماء
العربية يفتنون به عند حد السماع . فليس لك أن تقول : غرسته فاعترس
ولامسحته فامسح . كما لا يسوغ لك أن تقول : أفسدته فافتسد . ولا
أجلسته فاجلس

﴿ باب المغالبة ﴾

ومن المحتمل لأن يكون موضع قياس الفعل الماضي والفعل المضارع
يصاغان لمعنى المغالبة . فإن الماضي يرد في وزن فَعَلَ . والمضارع في وزن
يَفْعُلُ فتقول : كرمي فكرمت أي غلبته في الكرم . أو ان كرمي اكرمه
أي أغلبه في الكرم . وهكذا تقول : خاصمني نخصته وأخصمه .
وقاخرني ففخرت وأخزته . وشاتمني فشتته وأشتته . ولكن علماء العربية
مع اغترافهم بكثرة ماورد منه يقصرونه على السماع . قال سيبويه في
الكتاب : وليس في كل شيء يكون هذا . ألا ترى أنك لا تقول : نازعني
فنزاعته أنزعه . استغنى عنه بغلبته ، وقال الرضي في شرح الكافية : ليس
باب المغالبة قياسا بحيث يجوز لك نقل كل لفظ أردت إلى هذا الباب ،
وإذا لم يصل باب المبالغة أن يكون مقيسا . فعني هذا أنك لا تأخذ
من صيغة المفاعلة ماضيا ومضارعا لمعنى المغالبة على وجه القياس . أما إذا
ورد فعل ماض للمغالبة ، فلك أن تتكلم بمضارعه في وزن يفعل من
غير توقف على سماع ، وذلك معنى قول بعض علماء الصرف : ومن القياس
ضم عين المضارع في باب المغالبة

﴿ اسم الفاعل والصفة المشبهة ﴾

يتحد اسم الفاعل والصفة المشبهة بأن كلا منهما يدل على ذات وصفة قاعة بها ، ويفترقان في أن اسم الفاعل يدل على حدوث تلك الصفة ، والصفة المشبهة تدل على ثبوتها ، والأصل فيما يقصد منه الحدوث أن أن يجي على وزن فاعل نحو كاتب وعالم ، أو يفتتح بهم مضمومة ، ويكسر ما قبل آخره ، نحو مكريم ، ومخترع ، ومُستكشف ، ومن ثم اشتهر ما يجي في هذه الأوزان باسم الفاعل ، والأصل فيما يدل على الثبوت أن يجي على نحو فعل كضخم ، وفعل كحسن ، وفعل كفرح ، وأفعل كأبيض ، وفعل كجميل ، وفعلان كمجلان ، ولذلك يدعي ما يجي على هذه الأوزان بالصفة المشبهة

ومن سعة بيان اللغة المربية أنك إذا أردت من الصفة المشبهة إفادة حدوث الوصف ، حولتها الى صفة « فاعل » فتقول في نحو حسن وعفيف وشريف وميت وصنيق ومريض وجواد : حاسن ، وعاف ، وشارف ومات وصائق ومارض وجائد ، وتقول ذلك قياساً لا تنقيد فيه بسماح

وأوزان الصفة المشبهة عند علماء العربية سماعية ، فليس لك أن تصوغ وصفاً على نحو فعل أو فعل أو فعلان أو أفعل دون أن ينطق به العرب ، ما عدا فعلاً ، فقد ذهب بعضهم الى صحة القياس عليه ، لكثرة ماورد فيه من الألفاظ ، وينبغي أن يقيد هذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت ولم تدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها

وهذا المذهب تستوفى الأفعال صفاتها المشبهة ، ولا يبقى فعل من غير أن يكون هناك اسم يدل على الوصف والصفات التي قام بها ويقوم مقام اسم الفاعل فعال ومفعال ، وفمول وفعيل وفعل ، وهذه المسماة عندهم بأمتلة المبالغة ، نحو نظار ومتحار وصبور وعليم وحذر ، ومن علماء العربية من يذكرها ، ويضرب لها الامثال ، ويبسط أو يوجز في الخلاف الجارى في أعمالها عمل اسم الفاعل ، ولا يأتى على ناحية القياس في اشتقاقها بعبارة صريحة ، ومنهم من يصرح بصحة القياس في بناء فعال^(١) خاصة ، ووجه هذا المذهب أن صيغة فعال وردت في مقدار من الكلم الفصيح يكنى لصحة القياس عليه

ومما يستعمل للمبالغة في وصف الفاعل فمئل ، نحو « خريج » بمعنى أديب ، وقد صاغ فيه العرب ألفاظاً كثيرة ، ولكن علماء العربية يقفون به عند حد السماع ، وهذا ابن دريد قد سرد له في الجمهرة أمثلة كثيرة ، ثم قال « اعلم أنه ليس لمولد أن يبنى فصيلاً إلا ما بنته العرب ، وتكاسبت به ، ولو أجز ذلك لقلب أكثر الكلام ، فلا تلتفت الى ما جاء على فعيل مما لم تسمعه إلا أن يجيء فيه شعر فصيح »

﴿ اسم المفعول ﴾

يصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثى على وزن « مفعول » قال زاد الفعل على ثلاثة أحرف جرى اسم المفعول مجرى اسم الفاعل في افتتاحه بيم مضمومة ، وخالفه بفتح آخره بدل الكسر

ذلك قياس اسم المفعول الذي لا يختلف في صحته ، فإذا ورد فعل متصرف ، فلك أن تصوغ منه اسم مفعول ، لا تتوقف في ذلك على سماع ونقل عن الرماني أنه قال « لا يقال من » نفع « اسم مفعول والقياس يقتضيه » ولم ير أبو حيان وجهاً للتقييد في مثل هذا بالسماع فقال : ان نفع كضرب ، فكما يقال في مفعول ضرب مضروب يقال في مفعول نفع منفوع

واستعمل العرب للدلالة على المفعول صيغاً أخرى ، ومن هذه الصيغ ما لا خلاف في قصره على السماع لقلة ما ورد منه ، وهي فعل كذبح ، بمعنى مذبح ، وفعل كقنص بمعنى مقنوص ، وفعله كلقاطه بمعنى ملقوط . ومنها ما اختلفوا في جملة مقيسها ، وهو فعيل كقتيل بمعنى مقتول ، وصريع بمعنى مصروع . فوقف به فريق عند السماع ، وفتح طائفة باب القياس لنوع منه ، وهو مالم يجيء من فعله فعيل بمعنى فاعل ، فيقال بمقتضى هذا المذهب حصيد بمعنى محسود ، وضريد بمعنى مضهود حيث لم يجيء فعيل فيه بمعنى فاعل ، ولا يقال نصير بمعنى منصور ، أو عليم بمعنى معلوم ، أو رحيم بمعنى مرحوم ، لأنه جاء نصير بمعنى ناصر ، وعليم بمعنى عالم ، ورحيم بمعنى راحم

وسبب الخلاف ان « فعيل » ورد بمعنى مفعول في ألقاظ كثيرة ، والفريق الأول يعترفون بهذه الكثرة ، ولكنهم رأوها غير كافية لفتح باب القياس ، ورأوا الطائفة الثانية كافية لصحة القياس ، ولكن وصروا القياس على مالم يجيء من فعله فعيل بمعنى فاعل ، حذراً من التباس وصف

المفعول بوصف الفاعل ، وليس على من يأخذ بهذا المذهب حرج فانه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس ، مع اجتناب الاليس الذي يختلف به فهم القرض من الكلام

﴿ فعل التعجب وأفضل التفضيل ﴾

للتعجب صيغتان هما ما أفعله ، وأفعل به ، وللتفضيل صيغة هي أفعل ، وهذه الصيغ مطردة في كل فعل استوفى الشروط المعتد بها عند علماء العربية . ومن الشروط المختلف فيها اختصاص هذه الصيغ بالأفعال الثلاثية ، تمسك الجمهور بهذا الشرط ، ولم يجيزوا اشتقاق فعل التعجب ولا أفعل التفضيل من الافعال الرباعية فما فوقها ، ووردت ألفاظ عن العرب أخذوها بما فوق الثلاثي ، فحملها الجمهور على الشذوذ ، ووقفوا بها عند حد السماع ، ووجهة نظر الجمهور أن صيغ التعجب والتفضيل لا تحتل أكثر من ثلاثة أحرف مزادة عايتها الهمزة التي هي أول ما يمتاز به الصيغة ، فان كانت حروف مازاد على الثلاثي كلها أصول ، نحو عربيد لم متى اشتق منه التعجب أو التفضيل اسقاط حرف أصلي من بناء الكلمة ، وفي ذلك خلل لا داعي الى ارتكابه . وهناك طرق أخرى للدلالة على التعجب أو التفضيل نحو ما أشد عريته ، أو هو أشد عريدة ، وان كانت حروف مازاد على الثلاثي مزيدة نحو افعل أو اقعل أو استعمل ، فهذه الأحرف يورثي بها في الفعل لمعان ، ومتى حذفت هذه الحروف من صيغ التعجب أو التفضيل ضاعت تلك المعاني المقصود إفادتها للمخاطبين وخالف الجمهور في هذا الشرط ثلاث طوائف :

(١) طائفة تميز أخذ التعجب والتفضيل من « أفعل » الذي تكون همزته في أصل وضعه نحو أظلم الليل ، دون ما تكون همزته للنقل نحو أجلس ، ووجهه أن الهمزة في نحو أظلم لم تدل على معنى خاص فلا ينقص بحذفها شيء من المعنى المراد من أصل الفعل

(٢) طائفة تميز أخذها من « أفعل » لافرق بين ما تكون همزته في أصل وضعه ، وما تأتي همزته لتعديته الى مفعول لا يتعدى اليه من قبل ، واعتمد هذا المذهب على أنه سمع من العرب أخذها من « أفعل » بكثرة تسكني لأن تجعله موضع القياس ، نحو هو أعظم للدناير ، وأولاهم للمعروف ، وأكرمهم من كل أحد

(٣) طائفة تميز أخذها من كل الافعال الثلاثية المزيدة ، كأنفعل واستفعل ونحوها ، ويرى هؤلاء أن تلك المعاني المستفادة من الحروف الزائدة يمكن الدلالة عليها بعد حذف تلك الحروف بقرائن لفظية أو حالية

وذكروا في شروط صوغ التعجب وأفضل التفضيل أن يكون الفعل مما يقبل التفاضل ، وقالوا : لا يقال : ما أموته ، لأن الموت لا يقع به التفاوت ، ومقتضى هذا التعليل صحة أن يقال ما أموته ، متى جاء على وجه يحتمل التفاضل ، كأن يكثر في بلد الموت ، فتقول ما أموت أهل هذا البلد أي ما أكثر موتهم ، ولا يبقى سوى ان ما أموته لم يسمع من العرب بوجه ، فترجع الى حكم الافعال التي تحققت فيها شروط أخذ فعلى التعجب واسم التفضيل ولم يبلغنا أن العرب نطقوا بهما أو بأحدهما على

طريق خاص ، وسنمر بهذا البحث بعد صفحات قليلة ان شاء الله
ودكروا في شروط صوغهما أن لا يكون الفعل مبنياً للمجهول ،
وهذا في حال ما يحصل به ليس ، نحو ما أضرب زيداً ، فانه يسبق الى
الذهن أن التعجب من وصف الفاعل لامن وصف المفعول ، فان كان
القصد من التعجب واضحاً كأن تقول ما ألبس هذا الثوب ، تتعجب من
كثرة لبس صاحبه له ، فذلك ما يراه بعض الأئمة ^(١) قياساً سائفاً ، اعتماداً
على أن له أمثلة متعددة وردت في كلام العرب ، نحو ما أشهره وما أخصره ،
ومن أمثالهم (أشغل من ذات النخيين)

﴿ اسم الآلة ﴾

يصاغ من الفعل اسم للآلة التي يعمل بها ، ويجيء على وزن مفعَل نحو
مخيط ، ومفعلة نحو مطرقة ، ومفعال نحو مفتاح ، وأورد صاحب المفصل
هذه الاوزان الثلاثة ، وقال : هذا قياس مفرد في جميع الافعال الثلاثية
ووجه اشتراط ان يكون الفعل ثلاثياً هو ان الافعال المزيّدة يوثق
بها لمعان زائدة على أصل معنى الفعل ، ووزن مفعَل ومفعلة ومفعال لا يسع
الا ثلاثة أحرف وهي أصول الفعل ، فلو صيغ من المزيّد اسم في أحد
الاوزان الثلاثة لفاتت المعاني التي تدل عليها الأحرف الزائدة في الفعل ،
وكذلك أخذه من الرباعي المجرد يستدعي حذف أحد حروفه ، فيختل
اللفظ ، فان ورد اسم الآلة من غير ثلاثي فهو خارج عن القياس ، فلك أن
تستعمله كما تستعمله العرب وليس لك أن تقيس عليه ما لم يرد استعمال صحيح

وصرح بعض الكتّاب في العرف بشرط أن يكون الفعل متعدياً
ولعلمهم نظروا إلى أن أكثر ما ورد منه اسم الآلة الأفعال المتعدية ،
وحسب نجد في الأمثلة اسم الآلة ماهو مصوغ من فعل لازم نحو معراج
ومعرج للسلم ، ونحو مرقاة للدرجة ، ومن استأنس باهمال كثير من علماء
الصرف لشرط التعدى ، واقتصارهم على شرط أن يكون الفعل ثلاثياً ،
وذهب إلى صحة اشتقاق اسم الآلة من الأفعال اللازمة عند الحاجة ،
لأنراه ذاهباً مذهباً بعيداً ، فلو وضعت آلة للسباحة وبدأ الجماعة أن
يسموها مسبحة أو مسبحاً لم يكونوا - فيما نراه - مخطئين
﴿ مَفْعَلَةٌ ﴾

يشتق العرب للمكان الذى يكثر فيه شيء اسماً من ذلك الشيء
على وزن مَفْعَلَةٌ ، فقالوا : أرض مأبلة أى ذات ابل ومأسدة أى ذات
أسود ، ومسبحة أى ذات سباع ، ومبطخة أى كثيرة البطيخ ومقناة
أى كثيرة القناة ، وقالوا للأرض كثيرة اللصوص : ملصّة ، ولكثيرة
الرمال مرمّنة ، ولكثيرة الخزان^(١) مخزّة

وهذه الصيغة مما اختلف علماء العربية في القياس عليها ، فمنهم من وقف
به عند حد السماح مع اعترافه بكثرة ما سمع منه ، وفي كتاب سيبويه
ما هو ظاهر في جواز القياس ، فقد قال : في حديثه عن هذا الباب
« وليس في كل شيء يقال إلا أن تقيس شيئاً وتعلم أن العرب لم تتكلم به »
ولصاحب المحكم في حكاية كلام سيبويه : يعنى لم يقل العرب في كل شيء
من هذا ، فان قست على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه

ومن صرح بصحة القياس فيه مظهر الدين صاحب شرح المفصل
المسمى بالمكمل اذ قال : « اعلم أنهم اذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول
شيء بمكان ، وضموا لها مفعلة ، وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي كقولك
أرض مسبعة أي يكثر فيها السباع ، وساق بعد هذا أمثلة كثيرة .
ومقتضى هذا المذهب صحة أخذ مفعلة من كل اسم ثلاثي يكثر معناه
في أرض ، نحو الذهب ، فتقول في الأرض كثيرة الذهب مذهبة

الاشتقاق من أسماء الأعيان

تصرف العرب في أسماء الأعيان على وجه الاشتقاق ، فأخذوا منها
أفعالا في أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين الى غير ذلك من الصيغ
التي تنتزع من أسماء الاحداث ، وورد في كلامهم ما يدل على أنهم ذهبوا
في هذا التصرف الى غاية بعيدة ، ووجدنا علماء العربية قد صرحوا بصحة
القياس على بعض أنواعه ، منها اشتقاق الفعل من أسماء الأعيان لاصابتها ،
أو إمالتها ، أو العمل بها ، قال ابن مالك في النسيب : « ويطرد صوغ
« فَعَلَ » من أسماء الأعيان لاصابتها ، نحو بَحَلَّه ، ورَأَسَه ، أو اِنَالَهَا ،
نحو شَحَمَه ، وَحَمَمَه : أطعمه ذلك ، أو عمل بها ، نحو رَحَمَه ، وسَهَمَه :
أصابه بالرمح والسهم »

وذكر بعد هذا نوعين يظهر من عبارته أنهما غير مقيسين ، وهما
اشتقاق الفعل من اسم العين التي عملتها أو اشتقاقه من اسم العين التي

أخذتها ، فقال : « وقد يصاغ (أى فعل) لعملها نحو جذر وبأر . عمل
الجدار والبئر ، أو أخذها . نحو ثلث المال ورابعه : أخذ ثلثه ورابعه ،
إلى العشر »

ومن أنواعه المقيسة اشتقاق اسم للأرض على وزن مفعلة مما يكثر
حصوله فيها ، نحو مأسدة ومقناة ومذبة^(١)

وتقل شرآح درة النواص عن أبي محمد ما يؤخذ منه أن اشتقاق
الأفعال من اسم المين على وزن استفعل مقبول في القياس ، ذلك أن
الحريري أنكر قولهم « استأهل » فقال أبو محمد : استأهل استفعل
وأصله الهمة ، وهو جائز كثير ، كاستأسد الرجل ، واستأبر النخل ،
واستنوق الجمل ، أي صار نافق ، فإذا استعمل استأهل بمعنى صار أهلاً
كان قياساً جائزاً مع أن السماع فيه ثابت .

ولم نجد في نصوص أهل العلم ما يساعد على الاشتقاق من أسماء
الاعيان بإطلاق ، وهو موضوع يستدعي بسطاً في القول ، فنكتفي في
هذا الفصل بما حدثناك به ، ونُدع البسط إلى غير هذا المقام

﴿ ما هو الاستقراء الذي قامت عليه أصول الاشتقاق ﴾

لا يجب على الناظر في المشتقات من نحو اسم الفاعل واسم المفعول
وأفعل التفضيل واسم المكان واسم الزمان - عندما يريد تقرير قواعدها -
أن يستقرئ جميع ما ورد منها في كلام العرب ، فإنه يتعذر عليه الوصول
إلى هذه الغاية ، نظراً إلى سعة اللغة وانتشارها إلى ما لا يمكن الإحاطة

(١) اسم للأرض يكثر فيها القباب ، وانظر صيغة ٦٨

به . والذي في وسعه أن يتتبع جزئياتها إلى أن يأتي على مقدار يفيد ظناً قوياً ، وثقة بأن اللغة جارية في مثله على رعاية قاعدة ، والذي لم يقع تحت استقراءه يكون قاصداً لأجرائه في الكلام على ما يطابق هذه القاعدة ، فيصح لنا أن نرجع إلى القاعدة في كل لفظ يتفق دون أن نتوقف على مباح وهمنا اشكال لا يزال يتردد على ألسنة طلاب المريضة ، وهو أن واضع القاعدة إذا لم يلزمه استقرار جميع جزئياتها ، وجاز له الاكتفاء في تقرير القاعدة بتتبع جانب عظيم من الجزئيات ، فإياه يصرح في بعض الأفعال والمصادر ، مثل ويح وويل ، ونعم وبئس وعسى ، وينذر ويدع ، بأنها لا تصرف ، ولا يصح أن يشتق منها اسم فاعل أو اسم مفعول أو أفعل تفضيل ؟ وأي فرق بين هذه الأفعال والمصادر وبين ما لم يبلغه استقراره من المصادر والأفعال ، فيسوخ لنا أن نأخذ منها أوصافاً أو أفعالا ولا يجوز لنا أن نأخذ مثل ذلك من ويل ويح ونعم وما شاكها من المصادر والأفعال التي يقولون عنها : إنها غير متصرفة ؟

وجواب هذا أن الأفعال والمصادر التي لم يسمع لها فروع في الاشتقاق على ضربين :

(أحدها) ما يكثر استعماله في موارد كلام العرب من غير أن يتصرفوا فيه ، مثل ويل ويح ونعم وينذر وما يماثلها ، وعدم تصرفهم لها مع كثرة ترددها في محاوراتهم ومخاطباتهم دليل على قصد لبقائها على هيأتها . فن تصرف فيها ، فقد أتى بها على وجه قصد العرب إلى تركه ، والباطق بما يقصدون إلى إعماله ناسج على غير منه ألهم ، وناطق بغير لهجتهم

هذا مذهب جمهور أهل العربية ، وذهب بعضهم الى جواز استعمال ما أهمله العرب متى دخل تحت قياس . قال ابن درستويه في شرح الفصح « إنما أهمل استعمال ودَّع وودَّر لان في أولهما واواً ، وهو حرف مستثقل ، فاستغنى عنهما بما خلا منه . وهو ترك » ثم قال « واستعمال ما أهملوا من هذا جائز صواب . وهو الاصل ، وهو في القياس الوجه وهو في الشعر أحسن منه في الكلام (النثر) »^(١)

(ثانيهما) مالا يكثر في مخاطباتهم حتى يستفاد من وروده بهيأة واحدة أنهم قصدوا الى ترك نصريفه . وهذا هو الذي تعمل به على طبق القاعدة وإن لم يبلغنا أو يبلغ الواضعين للقواعد أن العرب تلفظوا فيه على وفق القاعدة . فيصح لنا أن نجري قاعدة الاشتقاق في هذا النوع وإن لم ندر أن العرب تصرفوا فيه على هذا الوجه من الاشتقاق . قال أبو عثمان المازني : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول . وإنما سمعت بعضها . فسمت عليها غيره . وقال ابن جني — بعد أن سرد أمثلة من اسم المسكن والمصدر الواردين على اسم مفعول — : هذا كله من كلام العرب ولم يسمع منهم ، ولكنك سمعت ما هو مثله وقياسه

قلت : ماذا يريد أبو اسحاق الشاطبي من قوله في شرح الخلاصة « الذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يعد من صلب كلام العرب وما لا يعد ، لم يثبتوا شيئاً إلا بعد الاستقراء التام ، ولا نقوه إلا بعد

الاستقراء التام ، وذلك كله مع مزاولة كلام العرب ومداخلة كلامها وفهم مقاصدها الى ما ينضم الى ذلك من القرآن ومقتضيات الأحوال التي لا يقوم غيرها مقامها ،

قلنا : يريد من الاستقراء التام الاستقراء الذي يفيد ظناً قوياً يكفي لتقرير أحكام اللغة . وبذلك على أنه لم يرد من الاستقراء التام تتبع أقوال العرب قولاً فقولاً الى أن يأتي على آخرها ، قوله فيما بعد « فالواجب على المتأخر التوقف حتى يدخل من حيث دخل المتقدم ، فان وجد الأمر مستتباً مطرداً على خلاف ما قال الأول ، لم يسعه إلا مخالفته ، وإن لم يجده كذلك فليتوقف ، وأبو اسحاق الشاطبي نفسه قد نقل أن إمام العربية سيبويه يجعل من شواذ التمجيب « ما أمقته » و « ما أفقره » بناءً منه على أن العرب لم يستعملوا الفعل الثلاثي من المقت والفقر ، ثم ذكر الشاطبي أن جماعة من أئمة اللغة أثبتوا استعمال العرب للفعل الثلاثي من المقت والفقر ، وخفي ذلك على سيبويه ، وقال : ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره ، بل الزيادة من الثقة مقبولة .

وهذا يزيدك خيراً بأن واضح القاعدة يستند إلى الاستقراء الذي يكسبه ظناً بقصد العرب لأن يكون الحكم قياساً مطرداً ، كما يستند إلى الاستقراء الذي يفيد ظناً بأن العرب لم يتطرقوا من هذا المصدر بفعل أو اسم فاعل ، أو من هذا الفعل بمصدر أو فعل ماضٍ - مثلاً -

قياس التمثيل

ذكرت فيما سلف أني أريد بقياس التمثيل إلحاق نوع من الكلام بنوع آخر في حكم ، وهو ما ينكره بعض النحاة ويعنون به في قولهم : إن اللغة لا تثبت بالقياس

يأخذ النحاة بقياس التمثيل لاثبات أصل الحكم ، وكثيراً ما يرجعون إليه في تأييد المذهب بعد بنائه على السماع ، وهذا أبو حيان الذي هو من أشد النحاة وقوفاً عند حد السماع ، ومن أسرعهم إلى محاربة من يعول على هذا الضرب من القياس ، قد ينظر إليه في بعض الأحيان ، كما قال : إن الناصب لا إذا فعل شرطها ، قياساً على سائر أدوات الشرط . وقال في الكلام على وقوع الجملة المنفية حالا : والمنفية بأن لا أحفظه من كلام العرب والقياس يقتضي جوازه ، فنقول جاء زيد إن يدري كيف الطريق قياساً على وقوعها خبراً في حديث « فظل إن يدري كم صلي » فقياس « إذا » على بقية أدوات الشرط في جعل العامل فيها فعل الشرط ، وقياس الجملة الحالية في صحة تصديرها بأن النافية على جملة الخبر ، كلاهما من قبيل قياس التمثيل

قياس الشبه وقياس العلة

يقيس النحاة بعض أنواع الكلام على بعض إذا انعقد بينهما شبه من جهة المعنى ، أو من جهة اللفظ ، ويسمى هذا القياس « قياس الشبه »

ومثال الشبه من جهة المعنى أن أسماء الأفعال نحو عليك ومكانك وأمامك مشابهة في المعنى للأفعال التي قامت هذه الأسماء مقامها وهي الزم ، واثبت وتقدم ، ولهذا الشبه أجاز الكوفيون تقديم معمول أسماء الأفعال عليها قياساً على جواز تقديمه على الأفعال التي قامت هي مقامها .

ومثال الشبه من جهة اللفظ أن المركب المزجي يشابه المختوم بقاء التأنيت في أحوال لفظية منها حذف جزئه الثاني عند النسب كما تحذف تاء التأنيت ، ومنها أن التصغير يجري في صدره كما يجري فيما قبل تاء التأنيت ، وللشبه في هذه الأحوال اللفظية ، أجازوا ترخييمه بحذف الجزء الثاني قياساً على ترخييم المؤنث بحذف التاء

وقد يبنى القيلس على اشتراك القيس والمقيس عليه في العلة التي يقع في ظنهم أن الحكم قائم عليها ، ويسمى هذا الضرب « قياس العلة »

أقسام علة القياس

العلل التي يذكرها الباحثون في العربية بدعوى أن العرب راعوها ، وبنيت عليها أحكام ألفاظها ، ترجع الى ثلاثة أقسام :

(أحدها) ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول ، كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من الثقل الساكنين ، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة

(ثانيها) ما يكون من قبيل الفرضيات التي لا يستطيع أن تردّها على قائمها ، كما أنك لا تضعها محل العلم أو الظن القريب منه ، وهذا كما

قالوا في وجه بناء قبل وبعد إذا قطعاً عن الاضافة لفظاً : وانهما شابهتا
الحرف في احتياجهما الى معنى المحذوف وهو المضاف اليه ، فإذا قلت إن
هذه العلة ثابتة عند ذكر المضاف اليه ، فلماذا لم يرتبط بها أثرها وهو حكم
البناء ، قالوا : ظهور الاضافة التي هي من خواص الاسماء أبداً عن شبه
الحرف ، فعادت الى أصلها التي هو الاعرابية ، فإن قلت لهم : ما بالهم
بنوا أي الوصولة فيما اذا أضافوها في اللفظ وحذفوا صدر صلتها ، فهذا
يرد قولكم : إن ظهور الاضافة يبعد عن شبه الحرف لأنها من خواص
الاسماء ؟ أجابوك بأن العرب أنزلوا المضاف اليه في باب أي منزلة صدر
الصلة المحذوف فصارت أي في حكم المقطوع عن الاضافة في اللفظ ،
فتستحق ما استحقته قبل وبعد من البناء

ولا يسمع بعد هذا إلا أن تسئل يدك من هذه المجادلة ، وتفصل
حتها وليس في ذهنك إثارة من علم

(ثالثها) ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخييل ، ومثال
هذا أن «هل» تختص في أصل استعمالها بالدخول على الأفعال ، نحو هل
كتب عمرو ، وقد تخرج عن هذا الأصل ، فتدخل على مبتدأ خبره اسم
نحو هل عمرو كاتب ، ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل ، نحو هل
عمرو كتب ، وقد أراد بعضهم أن يذكر علة لدخولها على اسم خبره اسم
وعدم دخولها على اسم خبره فعل ، فقال : لأن هل اذا لم تر الفعل في
خبرها تسلت عنه ذاهلة ، وان رآته في خبرها حنت اليه لسابق الالفة
فلم ترض حينئذ إلا بمعايقته . وكلام هذا النحوي وهو يقرر حقيقة علمية

لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في لجج من الخيال :

مليحة عشقت ظبياً حوى حورا فذ رآته سعت فوراً خدمته
كهل إذا ما رأت فعلا يحجزها حنت اليسه ولم ترض بهرقته

اقسام قياس العلة

لقياس العلة أقسام ثلاثة :

(أحدها) قياس الأول وهو أن تكون العلة في الفرع أقوى منها في الأصل ، ومثال هذا أن صاحب الكافية أجاز في نحو أغضضن أن يقال فُضِضن ، قياساً على قول العرب في نحو « اقرِرن » قرن ، بحذف أحد المثليين ، وعلة هذا القياس طلب التخفيف ولكن فك المضموم في نحو اغضضن أثقل من فك المكسور في نحو اقررن ، وإذا قرئ من فك المكسور إلى الحذف ابتغاء التخفيف ، فعقل ذلك بالمضموم أحق بالجواز

(ثانيهما) قياس المساوى ، وهو أن تكون العلة في الفرع والأصل على سواء ، ومثاله أن يقول من منع تقديم خبر ليس عليها : لا يجوز تقديم خبرها عليها ، قياساً على عسى فانه لا يجوز تقديم خبرها عليها ، وعلة المنع عدم تصرف الفعل ، وهذه العلة يستوى فيها الفعلان ليس وعسى

(ثالثهما) قياس الأدنى ، وهو أن تكون العلة في الفرع أضعف منها

في الاصل ، ومثاله أن اسم الزمان المضاف الى الفعل الماضي يجوز بناؤه على
الفتح نحو :

« على حين عابت المشيب على الصبا »

وعلة بنائه أن الظرف في الواقع مضاف الى المصدر الذي تضمنته
الجملة وان كان في الظاهر مضافا الى الجملة نفسها ، فتشابه اسم الزمان كمتى
قبل وبعد في وجه بنائهما حين يقطعان عن الاضافة لفظاً لا معنى ، وتتقوى
هذه العلة في اسم الزمان الواقع بعده فعل ماض أن الفعل الماضي واقع موقع
المضاف اليه ، الذي قد يكتسب منه المضاف شيئاً من أحكامه كالتعريف
والتمكيز ووجوب التصدير فلا بعد في أن يكون للاضافة - وان كانت في
ظاهر اللفظ - أثر في اكتساب المضاف حكم البناء من المضاف اليه
فان كان الواقع بعد اسم الزمان فعل مضارع ، والمضارع معرب ،
نحو « على حين أعابت الزمان » فعلة بناء اسم الزمان ، وهو حين أضغف
منها في حال اتصاله بفعل ماض ، حيث نقص منها ما كانت قد تقوّت به
من استعداد المضاف لا اكتساب البناء من المضاف اليه
وقد اكتفى بعض البصريين والكوفيين بالعلة الضعيفة ، وأجازوا بناء
اسم الزمان الواقع بعده فعل مضارع لتحقيق أصل العلة وهو الانقطاع
عن الاضافة في اللفظ دون المعنى

شرط صحة قياس التمثيل

يكون قياس التمثيل صحيحاً ، ويتم الاستدلال به على تقرير حكم من أحكام اللفظ ، متى كلن وجه الشبه بين الاصل والفرع واضحاً ، أو ظهر أن ما ذكره المستدل على وجه التعليل هو العلة التي يرتبط بها حكم الاصل ويضاف إلى هذا أن لا يوجد بين الاصل والفرع فارق يؤثر في عدم تعدية حكم الأصل الى الفرع ، ويزيد بمضهم على هذا أن لا يكون حكم الاصل مخالفاً للاصول خارجاً عن حد القياس

فالقيلس مع الفارق كما أجاز بعض النحاة تقديم معمول الفعل المنفى بن ، قائلاً إن لن أضرب ، نقي لقولك سأضرب ، فكما جاز قولك : زيداً سأضرب ، يجوز قولك : زيداً لن أضرب ، وما كان من المنكرين لهذا القياس سوى أن فرقوا بين السين ولن بأن حرف النفي يقتضى الصدارة في الجملة التي يدخلها ، وذلك معنى لا يقتضيه حرف التنفيس

ومثال القياس على ما خالف القيلس أن الكسائي يقول : لا يقتصر في الظروف الواردة أسماء فعل نحو عليك وأمامك على ما ورد في الرواية بل يجوز أن يقاس عليها غيرها مما لم يرد به صماع ، وطعن البصريون في هذا المذهب بأن تلك الظروف انما وقعت موقع أسماء الاعمال على خلاف أصلها ، وما جاء على خلاف الاصل لا يصح القياس عليه بحال

والحق أن الأمر في مثل هذا يرجع الى قوة نظر المجتهد في العربية فان الأصول التي يحىء حكم الأصل على خلافها تتفاوت في اقتضاء حكمة

الوضع لها . وخروج العرب عن حدودها ، فالأصل الذي يمنع من زيادة الكلمات مثلاً ، وهو أن الألفاظ إنما وضعت لأفادة المعاني ، أقوى من الأصل الذي يمنع من تقديم المعمول على العامل ، ولهذا كانت مخالفة العرب لقانون تقديم المعمول على العامل أكثر من مخالفتهم لقانون المنع من الزيادة ، فيمكن للمجهد في العربية أن يمنع قياس زيادة « كان » في صدر الكلام أو في آخره على زيادتها في وسطه ، وليس من البعيد صحة تقديم خبر زال النسخة عليها قياساً على تقديم معمول الخبر التابث على خلاف القياس ، إذ القياس تقديم العامل على المعمول

ويذكر بعضهم في شرط صحة القياس أن لا يكون حكم الأصل موضع اختلاف ، ومثال هذا أن الكوفيين ألحقوا فعل التعجب بأفعل التفضيل في جواز بنائه من لوني البياض والسواد ، ورد البصريون هذا القياس بأنه قياس على مختلف فيه ، لأنهم لا يوافقون على حكم الأصل وهو صوغ اسم التفضيل من أسماء الألوان

والتحقيق أن القياس على المختلف فيه لا يكون حجة على المخالف في حكم الأصل ، أما من ثمر عند حكم الأصل بدليل راجح ، فله أن يتعلق بمثل هذا القياس في تعديته إلى الفرع



مباحث مشتركة بين القياس الاصلى ، والقياس التمثيلى القياس فى الاتصال

خصت العرب بعض الكلمات بالدخول على أنواع من الكلم لا تتجاوزها الى غيرها ، مثل حروف الجر والنداء تختص بالأسماء ، ومثل لن ولم وليس وسوف تختص بالفعل المضارع ، وجعلت بعضها مطلقاً بين الأسماء والأفعال ، نحو همزة الاستفهام ، وما النافية ، أو مطلقاً بين المضارع والماضى ، نحو قد ، ولا النافية ، وإن الشرطية فاذا وردت كلمة من أمثال هذه الكلمات مقرونة بنوع خاص من الكلم فليس لنا أن نخرج به عن دائرة السماع . ويجرى على هذا الأصل « لما » الحينية ، فانها إنما جاءت فى كلام العرب موصولة بالفعل الماضى ، ومقتضى الأصل المذكور امتناع دخولها على الفعل المضارع ، ولهذا نحن بعض الناقدين ابن أبى حبة فى قوله :

والنبت يضبطها بشكل معرب لما يزيد الطير والناحين
وإذا دارت الكلمة فى كلام العرب ، ولم ترد إلا مجردة من أداة التعريف مثلاً ، فهل يجوز لنا استعمالها موصولة بهذه الأداة ، يجرى هذا النظر فى لفظ كل وبعض فقد أنكر الأصمعى أن تدخل عليهما ال المعرفة حيث لم يحين فى كلام العرب موصولين بها ، أجاز اتصالهما ابن درستويه ،

وخالفه جميع نحاة عصره ذاهبين مذهب الأصمعي في وجوب تجزئتها
من أداة التعريف وإن استعمالها ببعض الأدياء كان المققع وبعض النحاة
كسيبويه والأخفش موصولة بها، وكل من هؤلاء الأدياء أو النحاة
لا يحتاج بما يقع في كلامهم، وإنما الحجة في روايتهم.

ويعتضي هذا الأصل أنكر الحريري إدخال آل المعرفة على لفظ
«كافة» ناظرًا إلى أن العرب لم تفعل ذلك^(١)

قد يخطر ببالك أن هذا الجبر يقتضي أن لا تدخل آل على اسم إلا
إذا سمع اتصالها به في التصحيح من كلام العرب، ومن المتعذر أن يتتبع
واضع القاعدة جميع الأسماء العربية، ليتحقق هل نطقوا بها مقرونة
بآل المعرفة أو لا.

فاجواب أنا لا ندعي أن هذه الكلمات لم يستثنها النحاة إلا بعد أن
أتوا على جميع المفردات مفرداً مفرداً فوجدوها تجيء موصولة بآل
ماعدا هذه المستثنيات : كل وبعض وما شاكلها، وإنما جاز لهم استثناءها
من جهة أنها دائرة على السنة الفصحاء بكثرة حتى لا تكاد تمر بقصيدة
أو خطبة أو محاوراة، دون أن يعترضك شيء منها، وعدم استعمالها
موصولة بأداة التعريف مع إيرادها في جل مخاطبتهم، دليل على أنهم
التموا قطعها عن هذه الأداة، ولا يسوغ لنا إلتحاق الكلمة بأشباهها
متى شهد الاستعمال المستفيض بعدم اجرائها على القاعدة

وملخص القول أن الكلمة إذا وردت متصلة بلفظ أو نوع من

(١) لا عودة في فصل القيل في مواقع الاعراب إلى زيادة البحث في استعمال هذه الكلمة

الألفاظ خاص ، فلا يد من النظر في حال استعمالها ، فان كثرت دوراتها في أقوال المصحة وغيرهم ولم يعدلوا بها عن ذلك الوجه من الاستعمال ، وفقنا عند حد استعمالهم ، ولا يعمد الخروج بها عن ذلك الحد ، وإذا لم تكن شائعة في فنون الخطابيات شيوع كل وبعض ؛ فانه يسوغ لنا أن نتصرف فيها وتعمد بها حدود الرواية ، حيث لم يعم الدليل على قصد اختصاصها بذلك الاستعمال وهو كثرة قلبها على السنن ودورانها في محاوراتهم .

ومما ينتظم تحت هذا البحث الألفاظ التي قال صاحب إصلاح المنطق وغيره : أنها لا تستعمل إلا في سياق النفي وهو أحد وعرب وديار وأخوانها ، ويدخل في هذا نحو قصارى وحامدى ولبي ودوالى من الكلمات التي لم ترد موصولة إلا بنوع خاص وهو المضاف إليه . ونظير هذا كلمة « بيد » فأنها بمعنى غير ولكنها لم ترد إلا متصلة بأن وصلتها ، فيقال فلان كثير المال بيد أنه بخيل ، فلا يتجاوز بها حد هذا الاستعمال ، كأن تضيفها إلى اسم صريح قيلسا على كلمة « غير » مراعيًا توافقهما في المعنى

وإن شئت مثلاً يزيد البحث بيساناً فان العرب لم يستعملوا الضمير المسبوق بهاء التنبيه موصولاً باسم الإشارة نحوها أنا ذا قائم ، فرأى ابن هشام أن الشواهد الواردة بهذا الأسلوب قد بلغت في الكثرة إلى أن يؤخذ منها لزوم اتصال هذا الضمير باسم الإشارة ، فمنع من أن يجيء الضمير المقرون بهاء التنبيه مقطوعاً عن اسم الإشارة . وعلى هذا المذهب ابن هشام أيضاً جرى في « غير » المبينة على الضم ، فقال : إنها لا تستعمل إلا

متصله بلیس فتقول : عندی کتاب لیس غیر ، وقولهم « لا غیر » حُن
ومن عد استعمال « لا غیر » فصیحاً ، فقد وقف فی کلام العرب علی
ما یشهد بصحته هو قول الشاعر :

جواباً به تنجوا اعتماد فوريتاً لمن عمل أسلفت لا غير تُسأل
واذا وردت الكلمة متصلة بنوع من الحكم وروداً لا يحيط به
استقصاء ، صح أن يكون اتصالها بذلك النوع مقيساً ، كثناء التأنيث تتصل
باسم الفاعل واسم المفعول والصفة للمشبهة والمنسوب ، على وجه القياس
ولم يبلغ اتصالها باسماء الاعيان هذا المبلغ ، فوقفوا به عند حد السماع ،
كظبي وظبية ، وامرئ وامرأة ، فليس لك أن تقول : انسابة في مؤنث
انسان الا اذا قبل اليك لفظه في شاهد صحيح ، ولهذا الأصل أنكر
الصفدي قولهم للظبية : غزالة ، مع ورود غزال للمذكر ، لانه لم يثبت
عنده أن العرب قالوا غزالة ، وما خالفه الدماميني في ذلك الا بعد وقوفه
على شواهد من كلام العرب تقتضي صحة استعمالها

فالذكر من أسماء الأعيان لا تلحقه التاء قياساً ، وكذلك المؤنث منها لا يجرد من علامة التأنيث ويستعمل في الذكر إلا إذا ورد به نقل عن العرب ، كما سمع إلقة أسماء للقردة ؛ ولا يقال في ذكرها إناث ، حيث لم يقم شاهد على استعماله



القياس في الترتيب

إذا كانت إحدى الكلمتين تابعة للأخرى من جهة المعنى . فالتناسب الطبيعي يقتضى أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة ، ومن ثم قرروا في أصولهم أن المعطوف عليه يتقدم على المعطوف ، والمؤكد يقدم على التوكيد ، والمنعوت يتقدم على النعت ، والمبين يتقدم على البيان . والمبدل منه يتقدم على البديل ، والمستثنى منه يتقدم على المستثنى والمميز يتقدم على التمييز ، وصاحب الحال يتقدم على الحال

فمن يجوز تقديم كلمة تابعة على متبوعها ، فانما تقبل دعواه متى كانت مصحوبة بدليل . فالكوفيون - مثلاً - أجازوا تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، والكسائي والبردسوغا تقديم التمييز على عامله ، والفرّاء والأخفش ذهبوا إلى صحة تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجار والمجرور . وابن برهان وابن كيسان أباحا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالظرف ، وما أجاز هؤلاء التقديم في هذه المسائل وهو مخالف للقياس إلا مستندين إلى شواهد رأوها كافية في تقرير ما ذهبوا إليه

ومن غرور هذا الأصل أن لا يتقدم الضمير على معنونه . واستثنوا من ذلك مواضع ، أجازوا منها تقديم الضمير على معنونه : إما يتهاق بتقديم ضمير الشان : وإمامة اختلاف كتقديم الضمير العائد على مفعول متأخر عنه . والأصل في محل الاختلاف يبد من لا يجوز عوده على المتأخر عنه في نظم الكلام إلى أن يأتي المخالف بشاهد صحيح ،

وكذلك كان مذهب الاخفش وأبي الفتح في اجازة عود الضمير المتصل
بفاعل مقدم على مفعول متأخر لم يقف أمام مذهب الجمهور الذين يمنعون
هذه الصورة الا بما احتف به من الشواهد نحو :

جزى بنوه أبا الفيلان عن كبر وحسن فعل كما يُجزى سنمار

ووجهة نظر الجمهور في عدم الأخذ بهذه الشواهد وحملها على الشذوذ
أو الضرورة أنها جاءت على خلاف أصل أصيل ، وما يرد على خلاف
الأصول المعتد بها ، لا يجعل مقبلاً الا حيث تكثر شواهد حتى تدل
على قصد العرب لا طراد

ومقتضى هذا الأصل ، وهو أن ترتب الالفاظ يكون على حسب
ترتيب للعاني في الذهن ، أن يجيء المستثنى بعد المستثنى منه وما نسب اليه
من الحكم ، نحو قام الرجال إلا علياً ، فان مرتبة المخرج بعنوان أنه
مخرج متأخرة عن مرتبة المخرج منه ، سواء قلنا إن المستثنى مخرج من
المستثنى منه أو من الحكم المتعلق به ، ولكن كثر في الاستعمال تقدمه
على المستثنى منه . نحو جاءني إلا زيداً القوم ، أو على الحكم فقط نحو القوم
إلا زيداً اخوتك ، فبقيت مسألة تقدمه عليهما معاً على أصل المسع ، وقد
جوزها الكوفيون قياساً ، والحق أن مخالفة الأصل بكل واحد من
أمرين على انفراد ، لا تدل على جواز مخالفته بالامرين كليهما

القياس في الفصل

الأصل في الالفاظ الربوط بعضها ببعض من جهة المعنى أن لا يلقى بينها بفواصل ، وقد خالفوا هذا الأصل في مواضع كثيرة ، حتى دخل بعضها في قسوم البلاغة كالفصل بين مفعولى رأيت فى مثل قول الشاعر :

ويبتعن الدنيا امتحان مجرب يرى كل ما فيها وحاشاك فانيا

أو بين النعت والنموت كما قال تعالى ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ﴾

ويجب النظر فى قوة الارتباط وضعفه فى هذا المقام ، فيكفى من الشواهد الواردة فى الفصل بين ما ضعف ارتباطهما ما لا يكفى فى الفصل بين ما كان الارتباط بينهما قوياً ، وبذلك على أن لشدة الارتباط بين المعنيين أثر فى ضعف القياس أن بعض النحاة مذموا من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمجموع الأمور التى يجوز الفصل بكل واحد منها منفرداً نحو الظرف والمفعول ، ولنا أجاز طائفة الفصل بمجموعها قياساً على الفصل بين « تقول » العاملة عمل ظن وأداة الاستفهام بمجموع ما يجوز به الفصل بينهما ، وهو الظرف والمفعول ، وطعنوا فى هذا القياس بأن ما بين المضاف والمضاف إليه من الاتصال أشد مما بين أداة الاستفهام والفعل للمستفهم عنه

وزيدك علماً بأن لشدة ارتباط الكلمة بالآخرى أثراً فى أحكام النحو أن كثيراً من علماء العربية منعوا الفصل بين الموصول الخبرى وصلته متى كان الموصول عاملاً مثل « أن » المصدرية . وأجازوا الفصل بين الموصول

غير العامل وصلته مثل « ما » المصدرية ، ذلك لأن الموصول العامل أشد اتصالاً بصلته من الموصول غير العامل . إذ الأول طالب للصلة من جهة المعنى والعمل ، وأما الثاني فطلبه لها من جهة واحدة وهي الموصولية

القياس في الحذف

من الجلي أن حذف أحد أجزاء الجملة يغير أسلوبها ، ويحدث فيها هيئة جديدة ، والمحافظة على الأسلوب العربي تقضى أن لا يلفظ إلا بعبارة إلا أن نجى مطابقة للهجة العربية

وهذا الأصل هو الذى يتمسك به من لا يجيز حذف كلمة من الجملة حيث لم يبق عنده دليل على صحة حذف أمثلها ، كما منع الجمهور حذف الفاعل ، ومنع البصريون حذف الموصول ، ومنع ابن مالك حذف أحد مفعولى ظننت ، منعوا حذف هذه الأصناف من الكلام وإن قامت القرائن ودلت على الحذف بوضوح

فإذا جرى خلاف فى حذف إحدى الكلم فالأصل بيد من يوجب ذكرها ، والمجيز حذفها هو المطالب بل ليل

قد يقال : إن العرب أكثر وأمن حذف ما تقوم عليه القرينة كابتداء الخبر والمفعول به والمعطوف والمعطوف عليه والحال والتمييز وفعل الشرط وجوابه ، وباستقراء هذه المواضع يتقرر أصل يمكن اطراحه . وهو صحة الحذف لدليل

واجواب أن ورود السماع بالحذف فى باب كالتعب أو المسموع إنما

يُدمح القياس في ذلك الباب خاصة - إذ أقصى ما يدل عليه شواهد هذه أن الحذف هنالك غير مخالف لأصول اللغة : وإنما أجاز الكسائي حذف الماعل ، والكوفيون حذف الموصول : والجمهور حذف أحد مفعولي ظننت . اعتماداً على شواهد مبسطة في كتب الفروع

وإذا ورد السماع بحذف حرف في موضوع من التركيب على سبيل الاطراد ، فهل يقاس عليه ما برادفه من الحروف ، فيسوغ حذفه ولو لم ترد به الرواية ؟ هذا من مواقع اختلاف علماء العربية أيضاً ، ومن أمثله أنهم أجازوا حذف « لا » النافية في جواب القسم ، كما ورد في قوله تعالى ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتًا تَذَكَّرْ يٰٓيُوسُفُ ﴾ وقول الشاعر :

آليت حُبَّ المراق الدهرَ أطعمه والحُبُّ يأكله في القرية السوس

واختلفوا في حذف « ما » النافية في نحو هذا المقام ، ومن أبي حذفها قد يتمسك بأن « لا » وضعت للدلالة على السلب ، وحذفها يوم أراد الإثبات الذي هو ضد مدلولها ، فكان ذكرها على ما يقتضيه وضعها أمر لا بد منه ، ولكنهم حذفوها في جواب القسم لكثرة استعمالها ، ولا يصح إحقاق لفظ « ما » بها وإن كنت مرادفة لها في المعنى ، لأنها لا تشاركها في الوجه الذي اقتضى العدول بها عن الأصل ، وهو كثرة الاستعمال

وإذا وضعت الفاظ للدلالة على غرض ، وانتظمت في منهج ، وسمع في أحدها حذف بعض متعلقاته . فهل يجري الحذف في متعلقات ما يشاركه في المعنى على طريقة قياس التمثيل ؟

ومثال هذا ما ثبت من أن العرب يحذفون صدر الصلة مع أي

الموصولة ، فيقولون : زارني أبيهم أفضل ، والأصل أبيهم هو أفضل ،
 فحذفوا الضمير الذي هو صدر الصلة ، وقد وقف بعض النحاة عند هذا
 الموضع ، واستضعفوا حذف مثل هذا الضمير مع غير أي من الموصولات
 ولم يستضعفه ابن مالك . والقائل يمنع القياس ناظر الى أن حذف متعلق
 الكلمة وهو صدر الصلة جرى على غير أصل ، فلا تتجاوز به حد السماع
 وتلحق به ما يشارك تلك الكلمة في وجه الاستعمال ونحذف متعلقه كما
 حذف متعلقها . والقائل يجوز الالحاق ناظر الى أن اتحاد الراكبتين في
 المعنى يجعلهما بمنزلة الكلمة الواحدة ، فثبت لاحدهما من الأحكام يصح
 إعطاؤه للآخرى حيث أن الأسلوب معهما متماثل

القياس في مواقع الأعراب

إذا وردت الكلمة بمكان من الأعراب ولم يسمع استعمالها في غير هذا
 المكان ، فاصولهم تقتضي أنها تطرد فيما سمعت ، ولا يقاس عليه غيره من
 المواضع ، ومن هذا تخصيصهم الكلمات : قل ولومان ونومان بحال النداء ،
 وقط وعوض بالظرفية أو الجر بمن

ومن فروع هذا قول ابن الحاجب وسعد الدين التفتازاني : أن لفظة
 كل إذا اضيفت الى ضمير لم تستعمل في كلامهم إلا توكيداً . فيمتنع
 إيرادها مفعولاً به أو فاعلاً ، ومن أجاز إيرادها مفعولاً به كابن هشام
 اعتمد على ما وقع في يده من الشواهد التي منها قول الشاعر :
 « فيصدر عنها كلها وهو ناهل »

وما يجزى على هذا الأصل قولهم : إن كافة وقاطبة وطراً لا تخرج
عن الحالية ، وعد ابن هشام في أوهام الرنخسرى تحريجه لقوله تعالى ﴿ وما
أرسلناك إلا كافة للناس ﴾ على أن كافة نعت لمصدر محذوف ، والتقدير
رسالة كافة ، ومن نازعوا في اختصاصها بالحالية يقفون موقف المدعى
المطالب بالدليل ، وقد استشهدوا على ما ذهبوا إليه بمثل قول عمر بن
الخطاب رضي الله عنه : قد جمعت لآل بني كاهلة على كافة بيت مال
المسلمين لكل عام مائتي منقال ذهباً ،

وحاول الشهاب الخفاجي هدم هذا الأصل المقرر في الصدر ، فقال
في شرح الدرر : فإن كافة ورد عن العرب بمعنى جميع ، لكنه استعمال
منكرأ منصوباً وفي الناس خاصة ، ومقتضى الوضع أنه لا يلزمه ما ذكر ،
فيستعمل كما استعمال جميع معروفاً ومنكرأ بوجوه الاعراب ، وفي الناس
وغيرهم ، لأننا لو اقتصرنا في الالفاظ على ما استعملته العرب العاربة
والمستعمرة حجرتنا الواسع ، وعسر التكلم بالعربية على من يمدح
وهذا الرأي لا يؤخذ به على الإطلاق ، ولا يستضاء به في كل حال
فانه لا يطابق ما قاله أساتيد العربية من أن معرفة الوضع غير كافية ما لم
ينضم اليها العلم بحال الاستعمال

قال ابن خلدون في المقدمة : ليس معرفة الوضع الأول يكافئ في
التركيب حتى يشهد له استعمال العرب لتلك ، وأكثر ما يحتاج الى ذلك
الأديب في فني نظمه ونثره ، حذرا من أن يكثر لحنه في الموضوعات
اللغوية في مفرداتها وتراكيبها ، وهو شر من اللحن في الاعراب وأنفس

ولو اقتدينا بالشهاب في إباحته ، وسرنا على أثر مقالته المطلقة
 العار ، لعمدنا الى مثل قط وقيل وعند ومع ، وأخرجناها عن الظرفية
 الى حيز الابتداء أو الفاعلية ، ولا أحسبه يرضى للغة هذه الموضي ،
 فيفصم نظامها وهو يريد توسيع نطاقها
 والتحقيق في هذا المطلب أن ما يصلح أن نجريه على القاعدة في
 الاعراب نوعان :

(احدهما) ما يدور على ألسنة البلغاء وغيرهم ، ويجري في مخاطباتهم
 بحالة خاصة من الاعراب ، مثل عند وقيل وقاطبة ومع ، وهذا هو
 الذي نقف فيه عند حد السماع ، فان كثرة دورانه في مجارى كلامهم نظماً
 ونثراً ، وتقلبه في أساليبهم بحالة مخصوصة من الاعراب يشعر بقصدهم
 إلى تخصيصه بتلك الحالة ، وما كن ينبغي لنا في هذا القسم إلا أن نتحرى
 الطريقة المألوفة في استعماله

(ثانيهما) ما لا يتردد في أغلب مخاطباتهم ، وإنما يورد في حال لا يدل
 على قصد إلى قصره على الحالة التي جاءت بها الرواية . وهذا هو الذي
 يسوغ لنا أن نخرج به عن حاله الواردة . ونستعمله في المواضع التي
 يساعد عليها الوضع ، فلم نسمع لفظ الضرعام أو اللوذعي أو الفيصل
 إلا فاعلاً أو مفعولاً ، كن لنا ابراده في تراكيب من عندنا مضافاً اليه
 أو مبتدأً أو خبراً

فيتضح من هذا التفصيل مذهب الجمهور ، ووجه مأخذه ، ويمكنك
 أن تقضى به على مقالة الشهاب حيث أبلغ خروج كافة عن الحالية بمجرد

الطر الى حال الوضع ، فان هذه الكلمة من القسم الاول قطعاً ، فيجب على من ذهب الى صحة استعمالها فاعلاً أو مفعولاً - مثلاً - إقامة شاهد على ذلك ولا يكفيه التمسك بأنها قابلة لهذه الوجوه من الاعراب بحسب وضعها

والشيخ الكافيحي مقالة تشبه مقالة الخنابجي هي أنه تكلم عن نحو قولك: في الدار على والمسجد خالد^(١) ثم قال: ان جزئيات الكلام اذا أفادت المعنى المقصود منها على وجه الاستقامة لا يحتاج الى النقل والسماع، والا لزم توقف تراكيب العلماء في تصانيفهم على ذلك وهذه العبارة مطبقة العنان فلا بد من وقفها عند حد، فنقول:

إن أراد الكافيحي بقوله: « أفادت المعنى على وجه الاستقامة » أن المعنى حصل في ذهن المخاطب عند التعلق بها كاملاً، فهذا لا يكفي في صحة الكلام عند علماء العربية قطعاً، فان من التراكيب ما يفهم منه المعنى المراد ويكون المتكلم قد خالف فيه بعض القواعد المجمع عليها، وان قصد بوجه الاستقامة المطابقة لصحة الاسلوب العربية، قلنا: هذا هو محل التراجع بينه وبين من لا يحيز المثال: في الدار على، والمسجد خالد، فان المانع يراه غير مطابق للاسلوب العربي الصحيح، فلا محيص للكافيحي وغيره من إقامة الدليل على صحة هذا التركيب

(١) هذا مما يبر عنه النحاة بمسألة التطرف على معنوي عاملين مختلفين قلن المسجد مطوف على الدار المصول حرف آخر، وخالد مطوف على على المصول للابتداء.

القياس في العوامل

من البين أن الرفع والنصب للكلمة هو الناطق بها ، وما نسميه
 بالعامل كالفعل والحرف إنما هو أداة يلاحظها المتكلم ويأخذها بمنزلة
 الوسيلة لتلك الآثار الخاصة من رفع ونصب وخفض وجزم
 ولما لم يكن تأثير هذه العوامل النحوية من قبيل تأثير الأسباب
 العقلية أو الحسية ، وإنما هو بقصد المتكلم إلى جعلها وسيلة للعمل ، جاز
 تأخيرها عن المعمول ، واستقام لكل من اللفظين أن يكون عاملاً في
 صاحبه كاسم الشرط والفعل المجزوم به نحو **أيتاً** ما تدعوا فله الأسماء
 الحسنى **﴿** ولا يتوجه الاعتراض عليهما بأن الأثر لا يوجد قبل علته
 الفاعلة . وساغ لهذا المعنى أيضاً أن يتوارد عاملان على معمول واحد
 ولكنهم ضعفوا قول المبرد : إن الابتداء عامل في المبتدأ ، وهما أي الابتداء
 والمبتدأ عاملان في الخبر ، من جهة السماع ، فقالوا : إن توجه عاملين إلى
 معمول واحد لا يبعد له نظير في العربية ، ويمثل هذا الوجه ضعفوا قول
 الفراء : إن زيداً في قولك : قام وقعد زيد مرفوع بالفعلين ، واختاروا
 أن يكون فاعلاً للثاني ، وهو قعد ، وجعلوا الفاعل للأول ضميراً مقدراً
 وأكثر اختلافهم في تحقيق العامل لا يظهر له أثر في نظم الجملة ، وقد
 يبنى عليه الحكم بصحة بعض التراكيب ، كاختلاف الكوفيين والبصريين
 في الرفع لاسم كان النسخة : فقتضى قول الكوفيين : إن الاسم لم يزل مرفوعاً
 بالابتداء وإن كان انما عملت في الخبر : امتناع نحو **كنن زيد كاتباً وعمرو شاعراً**

لأنك عطفت قولك « عمرو شاعراً » على قولك « زيد كاتباً » فيكون
 التركيب من قبيل عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين . وهما أى
 العاملان كان . والابتداء . ولكنه يقتضى مذهب البصريين كلام عربى
 فصيح . لأن المعطوف عليهما وهما « زيد كاتباً » معمولان لمعول واحد
 هو لفظ كان ، وعطف اسمين على معمولى عامل واحد وان اختلف اعراسهما
 لا مرية فى صحته

وعوامل الاعراب ترجع إلى ستة أصناف :

- (أولها) الأفعال المتصرفة ومصادرهما وما يشتق منها ، نحو اسم
 الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأهل التفضيل
- (ثانيها) الأفعال غير المتصرفة ، نحو عسى وليس ونعم وبئس
- (ثالثها) الحروف ، مثل الحروف الخافضة للأسماء والحروف الناصبة
 للأفعال أو الجازمة لها
- (رابعها) أسماء تعمل من جهة موقعها فى الجملة ، كالضاف يعمل فى
 الخبر ، والمميز المفرد يعمل فى التمييز
- (خامسها) صفات تكتسبها الكلمة من حال استعمالها فى الجملة ،
 كلابتداء والاضافة فى الأسماء ، والتجرد من الناصب والجازم فى الأفعال
- (سادسها) كلمات ليست بأفعال ، ولكنها تشبه الأفعال فى المعنى ،
 كسم الإشارة وحرف التنبيه فى رأى من يجعلها عاملين فى الحال ، نحو
 هذا زيد كاتباً ، والحروف النداء ، وما النافية عند من يحيز تعلق الظرف
 أو الجار أو المجرور بها

ولا شبهة في أن الصنف الأول وهو الأفعال والمصادر وما يشتق منها أقوى من بقية أصناف العوامل - ولقوته في العمل صبح لهم أن يسندوا إليه عملين مختلفين ، كالفعل يرفع الفاعل ويتنصب المفعول ، أو ثلاثة آثار كالفعل يرفع الفاعل ويتنصب مفعولين ، أو أربعة آثار ، كالفعل التي ترفع الفاعل ، وتنصب ثلاثة مفاعيل

ونبنى على هذا أنه متى أمكن أن يكون العامل من هذا الصنف الأقوى ، لم يعدل عنه إلى جعل العامل من صنف غيره . وقد اخبر سيديوه أن يكون العامل في المنادى فعلاً مقدراً ، ورجحه على أن يكون العامل حرف النداء وإن كان ملفوظاً به ، حيث قال : إن العامل في المنادى فعل مضمر تقديره « أدعو »

والتحقيق فيما نرى أن الموازنة بين الصنف الأول إذا كان مقدراً ، وغيره إذا كان ملفوظاً به ، يرجع إلى قوة النظر في المعنى ، وسرعة انتقال الخاطر إلى المقدر ، فإذا كان المدعى تقديره لا ينتقل إليه الذهن بسرعة ، أو لا يلتزم بنظر الكلام عند ما تصرح به . فالراجح نسبة العمل إلى الملفوظ به ولو كان من الأصناف الضعيفة ، وهذا مادعا المبرد إلى أن قال . العامل المنادى حرف النداء نفسه

والرجوع في العوامل إلى ما يقتضيه المعنى ويتبادر إلى الأذهان . ريك أن قول سيديوه : إن العامل في عطف النسق هو العامل في لتبوع ، أقوى من قول ابن حني في سر الصناعة : إن العامل مضمر ويقدر من جنس العامل في المعطوف عليه

واذا وزنت بهذا الأصل قول الجمهور : إن المفعول لأجله في نحو « قمت
إجلالا لك » منصوب بالفعل المذكور . رأيت أنه أرجح من مذهب الزجاج
حيث أرجعه إلى المفعول المطلق وقدر له فعلا من نوعه ، والتقدير
قمت وأجللت إجلالا

وبما يجرى على هذا النسق أن الجمهور يرون أن عامل الجزم في
الفعل الواقع في جواب الطلب ، شرط مقدر ، والتقدير عندهم في نحو
« استقم برفع الله قدرك » إن استقيمت برفع الله قدرك ، وذهب فريق
إلى أن عامل الجزم هو الطلب نفسه ، ومن أقام موازنة بين المذهبين ،
قد تدفعه قوة المعنى إلى ترجيح قول الجمهور ، فإن رفعة القدر في المثال
السابق معلقة على حصول الاستقامة ، وهذا المعنى لا يستقل بإفادته الأمر
أو الاستفهام وحده ، فلا بد من ملاحظة شرط يستقيم به نظم الكلام ،
ويطابق به المعنى الذي أردت التعبير عنه

والفريق الذي جعل عامل الجزم في ذلك المثال فعلا للطلب نفسه ،
أن يجيب بأن ترتب رفعة القدر على الاستقامة ، ودلالة الجملة على أن
أولاهما موقوفة على ثانيتهما ، يؤخذ بقريضة الجزم ، فيكون الجزم بمنزلة
الفاء في مثل قولك كن شريف الهمة فيكبر عملك ، فكبر العمل موقوف
على شرف الهمة ، ولا حاجة إلى تقدير شرط . فإن الفاء تنبيء عن هذا
لارتباط الذي سميت من أجله فاء السببية

والأصل في الحروف المشتركة بين الأسماء والأفعال أن تكون
معزولة عن العمل ، وخرج عن هذا الأصل « ما » و « لا » و « إن »

النايات . فاتها من دليل ما يشترك فيه الأسماء والأفعال ، وقد أعطاهم
بعض العرب عمل « ليس » الناسخة

فإذا وقع نزاع في نسبة العمل الى حرف مشترك بين الأسماء والأفعال
فهذا الأصل ينصر من يبقى عنه العمل ، فيمكنك أن تستدل به على
ضعف مذهب من يقول . ان العامل في المعطوف هو حرف العطف ،
فان العطف يتصل بنوعى الأسماء والأفعال

وعلى هذا الأصل ينبغي خلافهم في إن وأخواتها عندما تتصل بها
« ما » الزائدة ، فقد سمع إعمال « ليما » فاتفقوا على جواز إعمال هذا
الحرف . واختلفوا في إعمال بقية الحروف ، فمنهم سيبويه وأجازة الزجاج
وابن سراج والكسائي ، ومذهب سيبويه قائم على أن « ليما » لم تزل
على اختصاصها بالأسماء ، فساخ إعمالها ، ولا يسوغ قياس الأفعال على الباقية
عنها ، لأن « ما » أزال اختصاصها بالأسماء . وهيأتها للدخول
على الأفعال

ومن أصولهم أن الحرف لا يعمل عملين مختلفين . وإنما يعمل عملاً
واحداً كالحروف الخافضة للأسماء ، أو الناصبة للأفعال ، أو عملين متماثلين
نحو إن ، وإذا الشرطيتين ، يجزمان فعل الشرط وجوابه . وخرج
عن هذا الأصل عند البصريين إن وأخواتها فاتها في مذهبهم ناصبة
للأسماء ورافعة للخبر ، وحافظ عليه الكوفيون فطردوه في كل موضع .
وقالوا : ان الناسخ عمل في الاسم وحده ، وأما الخبر فانه مرفوع بما ارتفع
به قبل أن يرد عليه الناسخ وهو المبتدأ

ويشبه هذا قول سيوييه : ان « لا » الناقية للجنس إنما عملت في الاسم ، وأما الخبر فانه مرفوع بكونه خبر المبتدأ
والأصل فيما يسند اليه العمل أن لا يتخلف عنه أثره أينما وجد ،
فإذا احتمل وجه الاعراب أن ينسب الى ما يدور معه العمل حينئذ وجد ،
وأن ينسب الى ما لا يطرد معه العمل في جميع مواقعه ، ترجح جانب
الاحتمال الاول ، ومن أمثلة هذا أن بعض الكوفيين يقولون : ان الفعل
الواقع بعد واو المعية المسبوقه بطلب^(١) أو نهي منصوب بالخلاف
المسمى عندم بالصرف ، وبيانه أن ما بعد واو المعية مثل « وتأتي » في
قول الشاعر :

« لا تنه عن خلق وتأتي مثله »

خبر وما قبله طلب ، فلما اختلفا في المعنى وقع الخلاف بينهما في
الاعراب . وهذا المذهب مردود بأن نحو هذا الخلاف قد ثبت في مواضع
لم يظهر له فيها عمل ، مثل الاسماء الواقعة بعد « لا » أو « لكن » العاطفتين
نحو ما كتب زيد لكن بكر ، وأحسن عمرو لا خالد

واذا دلت الصيغة على معنى ، وتقرر لها عمل خاص ، ثم جاءت
صيغة أخرى توافقها في الدلالة على ذلك المعنى ، أفتلحق الصيغة الثانية
بالاولى ، ونعطيها ذلك العمل الخاص ، أو لا تملك هذا الإلحاق ، وتقف
دونه حتى يرد في كلام العرب ما يشهد بأنهم أعطوا من العمل ما أءطوه
للصيغة الاولى ؟ ووجه الوقف أنه لا يلزم من الاتحاد في المعنى التماثل في
العمل ، فانك ترى كثيراً من الكلم تتحد معنى وهي تختلف في التعدى

(١) المراد من طلب ما يشمل الامر واللهى والاستعمال

واللزوم ، نحو رجمه ، وصلى عليه

ومما يوضح هذا أن صيغة « مفعول » تعمل في الاسم الظاهر ، نحو محمودٌ مُقامه ، ومرفوع ذكره ؛ ويوافق صيغة مفعول في الدلالة على معناها صيغة فعيل ، نحو قاتل وجريح ؛ وقد أبى الجمهور أن يلحقوا فعيلاً بشبيهه وهو مفعول ، فيجزوا رفعه للظاهر ، وقالوا : لا يصح أن يقال : مررت برجل كحل عينه أو قتل أبوه ، وأجاز ذلك ابن عصفور ، ولعله استند في هذا إلى أصل القياس

ويدخل في هذا الباب صيغة فعيل نحو حذر ، فالجمهور يمنعون عمله حمل الصيغة المحول عنها وهي صيغة فاعل ، فلا ينصب المفعول به ، وسيبويه يجيز عمله ولكنه استند في مذهبه إلى شاهد على أنه من كلام العرب هو قول الشاعر :

حذر أموراً ما تخاف وآمن ما ليس ينجيه من الأقدار
وطمن الجمهور في هذا البيت بأنه مصنوع ، وحكوا عن اللاحق أنه قال : إن سيبويه سألني عن شاهد في تعدى فعيل . فعمدت له هذا البيت

القياس في شرط العمل

قد يكون العامل مقارناً لوصف أو لفظ ، فيجعلون مقارنته لذلك الوصف أو اللفظ شرطاً في عمله ، كما أخذوا في فعل التعجب شرط تأخير معموله عليه ، فلا يقال : ريداً ما أحسن ، وكما قالوا : إن « دام » تعمل عمل كان بشرط أن يسبقها « ما » المصدرة الظرفية

والعامل مع هذه الشروط حالان :

(أحدها) ما إذا فقد الشرط بطل العمل وبقي العامل مهملاً ، كما شرطوا في نصب « إذن » للمضارع أن تكون في صدر الجملة ، فإذا قفلت الصدارة بطل النصب مع بقاء إذن في نظم الكلام مهمة ومثل هذا النوع من الشروط لا ينبغي المخالفة فيه إلا ممن لم تبلغه الشواهد التي خلّيت من الشرط فتخلّى العامل فيها عن العمل

(ثانيهما) ما إذا فقد الشرط لم يصح أن يؤتى بالعامل في نظم الجملة البتة ، وهذا كما شرطوا لعمل إن وأخواتها الترتيب في الوضع بأن يأتي اسمها مقدماً على خبرها ، فإن المتكلم إذا لم يوف لها هذا الشرط لا يسوغ له أن يدخلها في التركيب ولو مع إهمالها

وهذا النوع من الشروط هو الذي يختلفون فيه كثيراً فان للمخالف في الشرطية أن يدعى أن مقارنة ذلك الوصف أو اللفظ إنما كانت على سبيل الاتفاق لا على أنها لازمة بحيث يكون العمل موقوفاً عليها ، إذ لا يوجد في هذا القسم صورة تبين كيف أهمل العامل من أجل تخلف ذلك الوصف أو اللفظ ، منلما وجد في القسم الأول

ولم يدعى الشرطية أن يقول : اني لم أر هذه الاداة عاملة الا مع هذا الوصف أو اللفظ الخاص ، فاعده شرطاً للعمل ، ومن ينفي الشرطية فعليه بإقامة الدليل

فتمكر الشرطية اما أن يسوق شاهداً على عملها مع عدم ذلك الوصف أو اللفظ ، أو يمنع أن يكون لا ارتباط العمل به وجه مناسب

فإن سلك الطريقة الأولى ، وهي إقامة الشاهد الصحيح على العمل مع تخلف الوصف أو اللفظ ، فقد رمى بسهم صائب ، وأصبح مذهبه في حرز من الصحة . ومثال هذا أن البصريين يقولون : لا يصح العطف على الضمير المجرور إلا بشرط إعادة حرف الجر . وخالفهم الكوفيون فأجازوا العطف مع عدم إعادة الجار ، وأقاموا على مذهبهم شواهد ، منها قوله تعالى ﴿واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام﴾ وقول الشاعر :

« فاذهب فما بك والأيام من عجب »

وقد يستمر مدعى الشرطية متشبهاً برأيه ولو بعد أن تنق عليه الشواهد البينة في إلغاء الشرط وقيام الخير بدونه ، ويذهب في التأويل أبعد مذهب ، وهذا كما قال البصريون في تأويل آية ﴿تساءلون به والأرحام﴾ أن الواو في قوله (والأرحام) للقسم لا للعطف أو أن حرف الجر وهو الباء مقدر . وكلا الوجهين في منتهى الضعف كما ترى

فلو عجز المخالف في شرطية الاقتران بوصف أو لفظ عن الطريقة الأولى وهي إقامة الشاهد على وجود العمل مع تخلف ذلك الوصف أو اللفظ ، وحنع إلى الطريقة الثانية وهي المطالبة بالوجه المناسب ، جعل الاقتران بذلك الوصف أو اللفظ شرطاً . فإن أبدى القائل بالشرطية وجهاً صحيحاً لا ارتباط العمل بالوصف أو اللفظ للمقارن ، انقطع المخالف ، واستقر الشرط في محاه

وهذا كما يقول البصري : إن الفعل الناسخ المقرون بما النافية لا يجوز تقديم خبره على « ما » : وهذا القول في معنى أن شرط عمل الناسخ المنق

بحرف « ما » أن يكون خبره مؤخراً عنه . وقد نازع الكوفيون في هذا الشرط مع اعترافهم بأن الخبر لم يرد في السماع إلا مؤخراً ، فكان من البصريين أن قالوا : لربط العمل بتأخير الخبر وجه هو أن « ما » النافية من الأدوات المستحقة للصدارة ، فلا يصح لما بعدها أن يعمل فيما قبلها فإذا لم يأت مدعى الشرطية بوجه ، أو أتى بوجه غير مقبول ، بقي باب القياس مفتوحاً في وجه المخالف ، فإن كان قريب للأخذ حسن الموقع أنهدم ذلك الشرط ، واستمر العمل على إطلاقه

القياس في الاعلام

المعروف في الاعلام أن أمرها موكول الى واضعها فينقلها من أى موضع شاء ويصوغها في أى وزن شاء . دون أن يراعى قانوناً أو يجرى فيها على سنة قياس . قال الشيخ ابن عرفة في تفسير قوله تعالى : ﴿ عند سدرة المنتهى ﴾ : انتقد القرافي على الفخر بن الخطيب تسمية كتابه بالمحصل وثلاً : ان فعل حصل « لا يتعدى » إلا بحرف الجر ، ومثل هذا لا يبنى منه اسم المفعول الا مصحوباً بالجرور فكان حق التسمية بالمحصل فيه ثم نصدى الشيخ ابن عرفة جواب هذا الاعتراض فقال : إن صوغ اسم المفعول من اللازم بدون انجور اعا يمنع إذا أريد منه مجرد الوصف وأما أخذه على أنه اسم لشيء معن فحائز لانه يصح تسمية الانسان ببعض الاسم فأحرى أن يسمى باسم المفعول غير مصحوب بحرف الجر . كما سميت الشجرة « سدرة المنتهى » دون المنتهى اليها

ويمثل هذا مجاب المعارض على القاضي عياض في تسمية كتابه
« الشفا » حيث قال : ان ما ورد محدوداً كالشفاء لا يجوز قصره الا في
ضرورة الشعر

ويمثل هذا أيضاً مجاب من اعترض تسمية بعض المؤلفات بنحو
رد المختار ، أو المقتطف ، اذ لم يجد في كتب اللغة اختار واقتطف وليس
هناك قياس يميز اشتقاق اختار من حار أو اقتطف من قطف
والتحقيق أن انكار تسمية بعض المؤلفات برد المختار أو المقتطف
إنما يتوجه على واضع الاسم متى بني وضعه على أن العرب قالوا : اختار أو
اقتطف ، أو على اعتقاد صحة أخذ الفعل من مادة حار أو قطف ، ولو
علم أنه لا يقال مختار ومقتطف ثم عمد الى وضع أحدهما اسماً لتأليف
بعينه لم يكن مخالفاً لقانون اللغة ، وعلى أي حال لا يؤخذ الناطق بهما
بعد أن صاراً علمين ، ولا يوصف بالخطأ الذي يوصف به القائل :
اقتطفت التمرة واحترت في أمر كذا

ولا أدري الى هذا اليوم ماذا أراد صاحب اللقاموس بالقياس في
قوله « فقمس علم مرتجلة قياسي » إذ لا نعرف فارقاً بين فقمس وغيره من
بقية الأعلام المرتجلة سوى أن مادته لم تستعمل إلا في صيغة هذا العلم
بخلاف غيره من الأعلام المرتجلة كسعاد وأدد ، فإنها مرتجلة نظراً
الى صيغتها ، وأما مادة حروفها فإنها مستعملة من قبل هذه الاعلام
بصيغ أخرى

الكلمات غير القاموسية

كان فضيلة الاستاذ الشيخ عبد القادر المغربي رئيس المجمع العلمي بدمشق قدّم الى ذلك المجمع اقتراحا ، وبعت الى المجمع بنسخة من ذلك الاقتراح يطالب ابداء رأبي فيه ، فكتبت في جوابه مقالا موجزا ، وقد رأيت اضافته في الطبع الى كتاب القياس في اللغة العربية مصدرا باقتراح الاستاذ للمغربي

اقتراح الاستاذ المغربي :

موضوع اقتراحي أياها السادة هو استمالة نظر كم الى العناية بالكلمات (غير القاموسية) وأعني بالكلمات غير القاموسية كلمات نستنكف من ابداعها قواميسنا العربية . لسكتنا مع هذا لاستنكف من التكلم بها وايداعها كتاباتنا أحيانا . وقد أصبحنا معشر العرب مع معاجم لغتنا نجاء أمر واقع غريب الشكل ، ذلك أننا نرى ألّوفاً من الكلمات العربية الخوشية المهجورة الاستعمال قد نبأت من قواميسنا الصدر والمحراب . وألّوفاً من الكلمات الدخيلة التي ألّفها الاصماع والتي نرى أنفسنا مضطرين لاستعمالها قد حرمت دخول المعاجم وطرححت وراء الابواب

وهذا على خلاف ما عليه الحال في لغات الأمم اراقية : فان معاجمها اليوم تتضمن من الكلمات القديم والحديث والأصيل والدخيل وميزان التفاضل بينهما انما هو استعمال البلغاء لها ، لا لكونها أصيلة أو دخيلة ، فإذا تصفحت معجم لاروس مثلا وجدت فيه إراء الالفاظ الاقر نسية المحضة

ألفاظا أخرى من لغات مختلفة . فنجد من اللغة العربية مثلا كلمات
 Mesquime « مسكين » Felouque « فلك » Marbout « مرابط » (مشيح
 صوفي) Bled « بلد » Cable « جيل » sirop « شراب » Hour « حورية »
 Mantille « متديل » Jarre « جرة » في نظير ذلك من الكلمات العربية
 التي يحلون بها الحل الرفع من معاجم ويزينون بها خطبهم وكتاباتهم .
 ولا يخفى على حضراتكم أيها السادة أن الكلمات الدخيلة التي صيغها (غير
 قاموسية) تبقى مردولة سيئة السمعة مادامت لاتذكر في معاجمنا
 العربية . وما دام كتابنا المجيدون يأتفون من استعمالها خشية أن ينسب
 اليهم قصور أو توصم كتاباتهم بلوثة العجمة ، وكل ماأريده الآن من
 أفاضلنا أن لا ينظروا إلى الكلمات (غير القاموسية) نظرة ازدراء ، ولا
 يحرموا استعمالها على السواء ، بل أقترح عليهم أن يضعوها ، ثم يميزوا
 بين أصنافها ، فصنف منها يعلن بمعنا العلمي الفتوى بجواز استعماله بل
 بلزوم ذكره في معاجمنا اللغوية الحديثة أيضا ، وصنف منها يعلن عدم
 جواز استعماله أصلا ، ثم يبين السبب في الامرين الجواز وعدم الجواز
 وها أنذا منذ الساعة أصنف هذه الكلمات تصنيفا أوليا يدركه
 الذهن منه ماهي الكلمات (غير القاموسية) التي ينبغي استعمالها وما هي
 الكلمات التي يجب إطرأها وإهمالها

❖ الصنف الاول ❖ من الكلمات (غير القاموسية) كلمات
 عربية قديمة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب
 الذين يحتاج بأقوالهم ، مثل فعل (تبدى) بمعنى ظهر لم يذكره
 المعاجم بهذا المعنى وإنما ذكرته بمعنى (سكن البادية) لكنه ورد في

بيت شعر لعمر بن معدى كرب من قصيدته التالية المذكورة في ديوان الحماسة . والبيت هو قوله :

وبدت لميس كأنها بدر السماء اذا تبدى

فأرايكم أنها السادة في هذه الكلمة (غير القاموسية) ؟ هل يجوز لنا اهلها بعد أن جاءت في شعر هذا العربي الصميم ؟ لكن لماذا لم تذكرها المعاجم ؟ هذا شيء آخر لا ينسج الوقت للبحث فيه . ولا أظن أن زملائي أعضاء المجمع العلمي يخالفوني في وجوب الاسراع الى اعلان الفتوى بجواز استعمال كلمة (تبدى) وما أشبهها

❖ الصنف الثاني ❖ من الكلمات (غير القاموسية) كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الاسلاميين الذين لا يحتاج بأقوالهم : وهذا كفعل (أقص) الخبر رباعيا بمعنى (قصه) ، ثلاثيا : لم تذكره المعاجم لكنه جاء في كلام الامام الطبري المشهور ببلاغة عبارته اذ قال في تاريخه جزء ٢ ص ١٨٤ من الطبعة الاوربية - (فأتيته فأقصصت قصته)

وأظن أن السادة أعضاء المجمع يوافقوني أيضا على اعطاء الفتوى بجواز استعمال هذا الصنف من الكلمات (غير القاموسية) ويمكن أن نقرر من هذا النوع اقرار العلامة اليازجي لكلمة « تخم » مع أن علماء اللغة لم يذكروا إلا « تخم » واستعمال الامام الشيخ محمد عبده لكلمة « صدفة » في خطبة شرحه لتبليغ البلاغة مكان كلمة (مصادفة)

❖ الصنف الثالث ❖ كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب

أو يعرفونها في معانٍ أخرى . وهي كلمات اصطلاحية فنية أو إدارية كقوَّصم (هيئة المحكمة) (تشكيل المحاكم) (انقضت الجلسة) (تعريضة الرسوم) (ميزانية) (كفية) (كيمية) وما في نظير ذلك وهذه الكلمات (غير القاموسية) أرجو من رفاقي أعضاء المجمع أن يجوزوا استعمالها لاسيما أنها كلمات اصطلاحية كما قلنا ، ولكل قوم اصطلاحهم

﴿ الصنف الرابع ﴾ كلمات عربية المادة ولها المتأخرون من أهل الأمصار الإسلامية لا يعرفها العرب الأولون ولم ينطق بها الفحول المقرمون ، مثل فعل « خابره » بمعنى راسله . وفعل « تفرج » على الشيء « واحتار » في أمره « وتنزه » في البستان وهكذا . وأنا أعترف بأنني سألتني صعوبة في حمل زملائي أعضاء المجمع المسمى على إعطاء فتوى بجواز استعمال هذا الضرب من الكلمات (غير القاموسية)

﴿ الصنف الخامس ﴾ كلمات دخيلة عجمية الأصل وهي منها ما هو ثقيل « على اللسان » : (أتومويل) ، (بيرسوناليتيه) ، ومنها ما هو خفيف في السمع مثل (فيلم) (بالون) . وأنا على يقين أن أعضاء المجمع لا يجوزون استعمال كلا القسمين : الثقيل والخفيف . وإنما هم يوجبون العدول عنهما إلى كلمات عربية تقوم مقامهما أو تعريبيهما بكلمات ذات صبغة عربية كما قالوا مناورة في تعريب *Manoeuvre*

وأنا أوافقكم في الكلمات الثقيلة . أما الخفيفة مثل (فيلم والون) فأرتاح إلى القول بجواز استعمالها كما هي

﴿ الصنف السادس ﴾ أساليب أو تراكيب أعجمية نسريت إلى لغتنا

مترجمة عن اللغات الاوربية وهى مما لا يعرفه العرب الاقدمون وهذا
 كقولهم : « ذر الرماد فى العيون » « عاش ستة عشر ربيعاً » « وضع المسألة
 على بساط البحث » « لاجديد تحت الشمس » « ساد الامن فى البلاد »
 وما فى نظير ذلك ، وكل هذا مما استفاض بيننا وتماورته أفلامنا ولا أظن
 أن أحداً ينازع فى جواز استعماله اللهم إلا الذين أصيبوا بالوسواس اللغوى
 (الصنف السابع) من الكلمات « غير القاموسية » كلمات عربية
 لا يستعملها أحد من الفصحاء بل يتعاشون النطق بها لعمري وهو
 ما سمي « العامى » وهذا كثير لا يحمله أحد مثل كلمة « بدئى » أذهب
 « جيب » الكتاب « حشه » على الارض « تمرش » على الشجرة
 « نحر كش » بفلان الى غير ذلك ، وهذا لا يجوز استعماله بالطبع بل يجب
 العمل على تقليص ظله من بيننا تدريجاً وتمويد أبنائنا على استعمال غيره
 من الفصحى الذى يصلح أن يقوم مقامه

هذا ما خطر لى أنها السادة فى تصنيف الكلمات (غير القاموسية)
 ويمكن تصور أصناف أخرى غيرها إذ ليس القصد من هذا الاقتراح
 لاستقصاء وبلوغ الناية وإنما القصد الإشارة والتلميح الى ما يجب على
 مجتمعنا العامى عمله من التسامح واعطاء الفتوى فى الكلمات التى عمت بها
 البهوى

« المغربى »

جواب هذا الاقتراح :

لم يبق اليوم من يخالف فى أن اللغة العربية فى حاجة الى جمع علمى
 يسير بها مع مقتضيات العصر ، ويضع للمعاني المتجددة ألفاظاً لائقة .

والذى يمكن أن تختلف فيه الآراء إنما هو الطريق الذى تذهب منه الى سد الحاجة ورفع الحرج حتى لا تفقد اللغة حياتها . وحتى لا يقف الكاتب أو الخطيب أو الشاعر أمام هذه المعانى الطارئة مبهوتين . يكاد علماء اللغة فيما سلف يجمعون على أن التعلق بكلمة لم ترو عن العرب الخلفى مخطئ إلا أن تكون على قياس لغتهم . وإذا جرى الخلاف فى صحة استعمال كلمة أو تركيب لم ينتقل عن العرب فأسسه اختلاف النظر فى أن هذا الاستعمال موافق لمقاييس اللغة أو غير موافق لها

وإذا وجد الباحث فى مواقع اختلاف علماء العربية سعة فيما يأخذ به من قبول بعض الكلمات أو التراكيب فإن مخالفتهم فيما يجمعون على أنه غير مطابق للقياس ليست من السهولة بحيث يجبر به الكاتب أو الخطيب غير مستند الى شيء سوى الحرص على تكثير سراد اللغة وإطلاق الألسنة من أن تقيد بنظمها

ولا أذهب الى أن خرق اجماعهم فى نفسه خطأ ، وإن قول خارقه مردود على كل حال ، وإنما أود من الكاتب أو الخطيب أن يدخل البحث على طريقة يثبت بها أن استعمال الكلمة أو التركيب على الوجه الذى يختاره موافق لمقاييس اللغة ، أو يذكر وجه الحاجة الداعية الى هذا الاستعمال ويبين أن اللغة تبقى من دونه فى فصول يقف بها دون هذه اللغات النامية ضبط علماء اللغة قواعد العربية ومازوا بين ما جاء على وجه الشدة فينطق به كما ورد وبين ما يصلح لأن يكون قياساً مطرداً ، ورمو بهذا الى غرضين شريفيين :

(أحدهما) المحافظة على لهجة العرب وطرز خطابهم
 (ثانيهما) فتح السبيل الى أن تستمر اللغة قامية على وجه يلائم
 روحها يوم وصلت في بلاغتها وحسن بيانها الى ذروة لا تطمح العين
 الى ما وراءها

« لم يزل ولدُ اسماعيل على مر الزمن يشتقون الكلام بعضه من
 بعض ويضعون للأشياء أسماء كثيرة بحسب حدوث الأشياء الموجودات
 وظهورها »^(١)

وهذا النوع من التصرف لا يختص بالعرب انحص بل هو حق باق
 لكل من يتشأون على النطق بهذه اللغة الفضلى . واذا لم تسر هذه اللغة
 فيما سلف على مقتضيات العصور فليست آلة ذلك أن آراء علمائها وقفت
 في سبيل تقدمها ، وانما قات علماءها أن يقوموا بهذا الإصلاح العامى على
 طريقة منتظمة دائمة

طرأت على اللغة علل مرت من ألسنة غير فصيحة ، وترجع هذه
 العلل الى ضرب :

(أحدها) تغيير نظم الكلام كتقديم ما التزم العرب تأخيرهُ والفصل
 بين كلمتين التزموا فيهما الاتصال . وهذا النوع من التغيير لا يصح أن
 يجارى فيه العامة البتة . لأن الانحاض فيه يقضى الى انقلاب اللغة لمصحى
 الى لغة أو لغات لا نفدى كيف تكون منزلتها في الانحطاط والبعث عن
 هذه الأساليب المحكمة

(ثانیہا) ترك هذه الخلية المسماة بحركات الاعراب ، والاخذ في هذا بما تفعله العامة مُذهب لبهاء اللغة ، وملتق للكلام في ضروب من الابهام ، وقد كانت وجوه الاعراب تصوته عنها لاول ما يلفظ به من غير احتياج في رفع هذا الابهام الى قرينة زائدة عن نفس الخطاب

(ثالثها) مفردات أصلها عربي فتغيرها العامة بنحو الحذف أو الزيادة أو القلب . مثل كلمة (بدى) أفعل ، فالظاهر أن أصلها (بوْدَى) ومثل (تحركش) بفلان فالظاهر أن أصلها (تحرش) وهذا من أمراض اللغة التي يجب أن نحى الستتار وأقلامنا من أن تحوم حولها

والاستاذ المغربي يوافق على أن هذا الصنف مما يتعاشى من النطق به ويجب العمل على تقايص ظله . ولا أحسبه يخالف في تحامى الصنفين الاولين ووجوب العمل على تنقية اللغة من إقداثهما . ونحن نوافق الاستاذ في صحة استعمال ما سماه صنفاً أول وهو « كلمات عربية فجة لم تذكرها الا باجم ، ولكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتاج بأقوالهم مثل فعل (تبدى) بمعنى « ظهر » حيث ورد في بيت لعمر بن معدى كرب مروي في ديوان الحماسة ، ومن الذي يعارضه في صحة استعمال كلمة جاءت في شعر عربي احتواه كتاب يوثق به ككتاب ديوان الحماسة !

ويجوز على هذا السبيل كلمة (معتمد) الذي عمده الوجيه فقد وردت في شعر عزاه صاحب الاغانى لمعدى بن زيد وهو « من لقلب دنف أو معتمد ، والقافية وتفسير صاحب الاغانى لها بقوله (المعتمد الذي قد عمده الوجيه) ينبغي أن تكون هذه الكلمة قد أصيبت بتعريف . فقد مثل هذه

الكلمة في لغة العرب مما يجد في القبول مسافاً وإن لم يرد في كتب المعاجم .
ومن هذا القبيل لفظ (يسوف) مضعف ساف أي شم ، فانا لم نجد في مثل
القاموس واللسان ولسكنه ورد في قول أمية بن أبي عائذ : (فظل يسوف
أبوالها) وفسره أبو سعيد العسكري في شرح أشعار الهذليين بقوله :
« يسوف : يتم »

ونوافق الاستاذ « المغربي » فيما سماه صنفاً سادساً . وهو أساليب
أو تراكيب أعجمية مترجمة عن اللغات الأجنبية ولا يعرفها العرب .
الاقدمون ، ونحن لا نعلم وجهاً للنفور من استعمال هذا الصنف مادام
التركيب موافقاً للنظم المألوفة في علم النحو كهذه الامثلة التي خرجها
الاستاذ : (ذر الرماد في العيون) (عاش ستة عشر ربيعاً) (وضع المسألة
على بساط البحث) (لا جديد تحت الشمس) (ساد الامن في البلاد) وهذا
الصنف يرجع في الواقع الى اقتباس صور من معاني لغة أخرى . واقتباس
المعاني من اللغات الأجنبية شيء يتسع به أدب اللغة ، ولا أعرف أحداً
في القدماء أو المحدثين يلاقيه بأنكره ، الا أن يكون شيئاً تنبو عنه
الاذواق السليمة

وأما ما سماه الاستاذ صنفاً ثالثاً وهو (كلمات عربية المادة ومع هذا
لا يعرفها العرب أو يعرفونها في معان أخرى وهي كلمات اصطلاحية فنية
أو ادارية) فهذا النوع مما تدعو الحاجة اليه ، ولنتله تؤسس المجامع اللغوية
والوقوف في سبيله وقوف في سبيل حياة اللغة ، ولا شرط له الا أن يحى على
قياس لغة العرب ويصاغ على وجه يقع من ذوق الاديب العربي موقع القبول

وأما ما سماه الأستاذ « صنفًا خامسًا » وهي كلمات دخيلة أعجمية الأصل نحو (أومويل) و (بالون) فأرى أن واجب المجمع اللغوي أن يضع لهذه المعاني الحديثة الفاظاً عربية ، وأنجال أعلامه فسيح . ففي المجاز والاشتقاق القائم على القيلس سعة ، ولا سيما الكلمات الخفيفة المهجورة فإن إحياءها واستعمالها فيما يشبه معناها الأصلي أو يكون له به صلة غير المشابهة ، خير من جلب كلمة غير عربية ، وأدعى إلى تناسب الكلمات واثلاثها . ولأنه المجمع اللغوي مضطراً إلى إياحة استعمال الكلمات الأعجمية إلا إذا لم يجد في نفس اللغة العربية ما يغني عنها .

وأما ما سماه الأستاذ صنفًا رابعاً وهو (كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل الأقطار الإسلامية لا يعرفها العرب الأولون ولم ينطق بها الفحول القرمون) وضرب له المثل بنحو (تفرج) و (تنزه) و (احتار) فإن قبوله يطلق لكل أحد العنان في أن يشتق الكلمة على غير قياس كأن يقول : افتام في معنى قام واعتلم في معنى علم كما قال غيره احتار في موضع حار واقتطف في موضع قطف .

وأما ما سماه الأستاذ صنفًا ثانياً وهو (كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين لا يحتج بأقوالهم) ومثل له بكلمة (أقصصنا) الواردة في تاريخ ابن جرير و (تخيم) الواردة في كلام اليازجي و (صدفة) الواردة في كلام الشيخ محمد عبده فتحن لا تفهم إلا أن اليازجي والشيخ محمد عبده استعملا هاتين الكلمتين على توهم أنهما

من العربي الفصيح ، ولسنا على ثقة من أن ابن جرير الطبري قال (فاقصصنا) ومحيثها في بعض النسخ من تاريخه لا يكفي دليلا على أنه لفظها بضمه أو كتبها بقلبه . ولو سلمنا أن يكون الشيخ محمد عبده واليازجي قد استعملتا الكلمتين مع العلم بأنهما لم يردا في كلام العرب الخالص لكان تصرفهما هذا اطلاقا لكل ناطق بالضاد أن يلقي الكلمات كيف يشاء . فيقول في الوصف من صعب مثلا صعبيا ومن سهل سهيلا كما قال اليازجي في الوصف من نغم (نغما) ويقول مكان قتل (أقتل) ومكان ضرب (أضرب) كما جاء في بعض النسخ من تاريخ ابن جرير (أقصصت) ، ويقول كلمته (شفية) بدل كلمته (مشافهة) كما قال الشيخ محمد عبده (صدفة) بدل مصادفة ولسنا في حاجة الى أيقاظ هذه القوضى وهي نائمة ، ولسنا في حاجة الى أن ندع اللغة تمشي في غير نظام



هذا آخر ما تيسر جمعه ونحريه من مباحث القياس المذيلة بهذا الاستفتاء وجوابه ، ولعل أعود الى هذه المباحث فأضيف اليها أمثالها ، وأخفق فروعا أخرى بأصولها ، وأستمنحه تعالى اخلاصا في الافوال والأعمال ، وأحمد حمد المعتصمين به في كل حال



فهرس

- ٣ مقدمة الطبع
- ٤ خطبة المؤلف
- ٦ مقدمة : فضل اللغة العربية ومسارها للعلوم والمدنية
- ٧ اللغة
- ٨ أصل نشأة اللغة
- ٩ تأثير الفكر في اللغة ، تأثير اللغة في الفكر
- ١٠ هل يمكن اتحاد البشر في لغة ؟
- ١٢ اللغة العربية لا تموت
- ١٣ اللغة في عهد الجاهلية
- ١٥ تأثير الاسلام في اللغة
- ١٦ فضل اللغة العربية
- ١٩ الحاجة إلى مجمع لغوي
- ٢٢ تمهيد في هل تتوقف اللغة على السماع أو أن واضع اللغة أبقى طريق القياس مفتوحاً للاحاق الكلم بأشبهها
- ٢٣ الحاجة الى القياس في اللغة
- ٢٥ أنواع القياس ، وما الذي نريد بحثه في هذه المقالات ؟
- ٢٨ القياس الأصلي : ما يقاس عليه
- ٣٢ القياس على الحديث الشريف
- ٣٩ القياس على الشاذ
- ٤٥ القياس على ما لا بد من تأويله بخلاف الظاهر
- ٤٨ سبب اختلافهم في القياس
- ٥٠ القياس في صيغ الكلم واشتقاقها : المصادر
- ٥٣ فصلة

٥٤	الأفعال
٦٠	افعل
٦١	باب المغالية
٦٢	اسم الفاعل والصفة المشبهة
٦٣	اسم المفعول
٦٥	فعل التمجيد وأفعال التفضيل
٦٧	اسم الآلة
٦٨	مفعله
٦٩	الاشتقاق من أسماء الأعيان
٧٠	الاستقراء الذي طمست عليه أصول الاشتقاق
٧٤	قياس التمثيل ، قياس الشبه ، وقياس العلة
٧٥	أقسام علة القياس
٧٧	أقسام يقيس العلة
٧٩	شرط صحة قياس التمثيل
٨١	مباحث مشتركة بين القياس الأصلي والقياس التمثيلي
٨١	القياس في الاتصال
٨٥	القياس في الترتيب
٨٧	القياس في الفصل
٨٨	القياس في الخلف
٩٠	القياس في مواقع الأعراب
٩٤	القياس في العوامل
١٠٠	القياس في شرط العمل
١٠٣	القياس في الأعلام
١٠٥	الكلمات غير القاموسية : اقتراح الأستاذ المغربي
١٠٩	جواب هذا الاقتراح